



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



دروس وتمارين في مقياس التحليل المالي

مطبوعة علمية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص: محاسبة ومالية.

إعداد الأستاذ:

د . / مرابط بلال



السنة الجامعية 2021 - 2022

فهرس المطبوعة

الصفحة	الفهرس
01	مقدمة
02	المحور الأول: مدخل إلى التحليل المالي والقوائم المالية
02	أولاً- مدخل إلى التحليل المالي
02	1- مفهوم التحليل المالي
03	2- أهمية التحليل المالي
04	3- أهداف التحليل المالي
05	4- الفرق بين التحليل المالي والتسيير المالي
05	5- الأطراف المستعملة للتحليل المالي
06	6- أنواع التحليل المالي
07	7- مراحل التحليل المالي
09	8- أساليب التحليل المالي
13	9- دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرار
13	10- مصادر بيانات التحليل المالي
14	ثانياً- مدخل للقوائم المالية
14	1- مكونات القوائم المالية
15	2- خصائص نوعية المعلومات المالية
16	3- الأطراف المستخدمة للقوائم المالية
17	4- كيفية إعداد القوائم المالية
31	تمارين تطبيقية
32	المحور الثاني: تحليل الهيكل المالية والنشاط
32	أولاً- تحليل الهيكل المالية (الميزانية)
32	1- مفهوم الميزانية
33	2- معايير تصنيف الميزانية
37	3- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
43	ثانياً- تحليل النشاط (تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير)
43	1- أهمية حساب النتائج
43	2- الأرصدة الوسيطة للتسيير
44	ثالثاً- التحليل بواسطة النسب المالية

44	1- مفهوم النسب المالية
45	2- أنواع النسب المالية
50	رابعا- مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
50	1- مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية
50	2- مشكلة استخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
51	3- محدودية استخدام النسب المالية
51	4- صعوبة التحليل المالي في مؤسسة في حالة نمو
52	تمارين تطبيقية
71	المحور الثالث: تحليل المردودية والرافعة المالية
71	أولا- تحليل طاقة التمويل الذاتي
71	1- تعريف الطاقة التمويلية الذاتية
71	2- حساب الطاقة التمويلية الذاتية
72	3- مزايا وعيوب طاقة التمويل الذاتي
72	4- التمويل الذاتي
73	ثانيا- تحليل المردودية والرفع المالي
74	1- المردودية الاقتصادية
74	2- المردودية المالية
75	3- أثر الرافعة المالية
77	تمارين تطبيقية
83	المحور الرابع: تحليل التدفقات المالية
83	أولا- جدول التمويل
83	1- خطوات إعداد جدول التمويل
85	2- تحليل جدول التمويل
86	ثانيا- جدول تدفقات الخزينة
86	1- قراءة جدول تدفقات الخزينة
87	2- طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة
88	3- تحليل جدول تدفقات الخزينة
92	تمارين تطبيقية
106	خاتمة
107	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية حسب SCF	21
02	حسابات النتائج (الدخل) حسب الطبيعة	23
03	حسابات النتائج (الدخل) حسب الوظيفة	24
04	جدول التدفقات النقدية - طريقة مباشرة	26
05	جدول التدفقات النقدية - طريقة غير مباشرة	27
06	جدول التغير في حقوق الملكية	29
07	الإهلاكات	30
08	خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية	30
09	المؤونات	30
10	نسب المردودية	50

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أساليب التحليل المالي	09
02	أسس التحليل المالي	11
03	خطوات التحليل المالي	12
04	خصائص نوعية المعلومة المالية	15
05	عناصر الأصول الميزانية	19
06	عناصر الخصوم الميزانية	20
07	تصنيف عناصر الأصول	35
08	رأس المال العامل موجب	39
09	رأس المال العامل سالب	40
10	رأس المال العامل معدوم	40
11	تحديد الخزينة	42
12	تقسيمات النسب المالية	45
13	أثر الرافعة المالية	76

مقدمة:

لقد أصبح من الضروري للمؤسسة استعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة أهدافها، ومن أهمها التحليل المالي الذي يعتبر موضوعا جديا هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك إلى المبادئ المتنوعة للإدارة المالية، فعملية التحليل المالي لا تقتصر على تحليل قائمة المركز المالي فحسب، بل يتطرق أيضا إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) الذي يوضح تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

هذه المطبوعة هي عبارة عن محاضرات التحليل المالي حسب البرنامج الوزاري لمقياس "تحليل مالي" للسنة الثالثة علوم مالية ومحاسبة. برمج هذا المقياس لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة ومالية، لكي يستفيد الطلبة من القاعدة التي اكتسبوها عند دراسة مالية المؤسسة في السنة الثانية، لكن هدفه الأساسي هو التمهيد لدراسة التسيير والاستراتيجية المالية في طور الماستر. يهدف هذا المقياس إلى:

- ✓ تقديم علم التسيير المالي في المؤسسة، أي أساس التحليل المالي داخل المؤسسة؛
- ✓ تعزيز قدرات الطالب في معرفة أدوات التحليل المالي وتحليل الميزانية في الأجل الطويل؛
- ✓ دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج، المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة؛
- ✓ دراسة حالات عملية شاملة حول التحليل المالي أين يتجلى للطالب فهم التقارير والقوائم المالية في المؤسسات؛

✓ معرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.

سوف نتطرق من خلال هذه المطبوعة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل إلى التحليل المالي.

المحور الثاني: تحليل الهيكل المالية والنشاط.

المحور الثالث: تحليل المردودية والرافعة المالية.

المحور الرابع: تحليل التدفقات المالية.

المحور الأول مدخل إلى التحليل المالي والقوائم المالية

يهدف التحليل المالي بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة، وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف عن طريق استعمال مختلف الأساليب المستخدمة في التحليل المالي، بمعنى أن التحليل المالي يهدف الى توضيح حقيقة ماضي وحاضر المؤسسة بالكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المختلفة المالية والإنتاجية التي تؤثر على ربحية المؤسسة . ولقد تطور التحليل المالي عبر الزمن وأصبح مهمة ستفيد العديد من الأطراف، كما يساعد على فحص السياسات المالية المتبعة بالاعتماد على مختلف الوثائق المحاسبية والمالية، وذلك عن طريق تحليلها وتفسيرها وفي الأخير تقديم تقرير مالي مع اقتراح الحلول المناسبة.

أولاً- مدخل إلى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية تستعمل في تقدير الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية ماضية وحالية، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، وعليه هو مجموعة طرق تقدم تشخيص شامل للسياسة المالية المتبعة بالوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية.

1- مفهوم التحليل المالي:

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي نذكر منها:

يعرف التحليل المالي على انه: "مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتهما والتنبؤ بالمستقبل"¹.

ويعرف كذلك بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.....) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"².

و من وجهة نظر أخرى يعرف التحليل المالي بأنه "عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المؤسسة، من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات إضافية تساعد في تقييم الأداء الحالي للمؤسسة والاستشراف المستقبلي له"³.

و يقصد به أيضا "قيام المؤسسة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل وتفسير أسباب نشوء هذه العلاقات"⁴.

¹ - هيثم محمد الزعبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر:عمان، 2000، ص157.

² - عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، دار الجامعية: الاسكندرية، مصر، 2004، ص75.

³ - علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصاف، دار الصفاء: عمان، الاردن، 2011، ص69، 70.

⁴ - علي عباس، الإدارة المالية، دار الاثراء: عمان، الاردن، 2008، ص69.

فالتحليل المالي للمؤسسة هو "مجموعة الأدوات والأساليب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية مع تشخيص حالات نقاط القوة والضعف فيها وتعتبر النسب المالية من أهم هذه الأدوات للمقارنة بين المتغيرات المماثلة"¹.

التحليل المالي هو "عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة"².

و بالتالي التحليل المالي هو "عبارة عن معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف"³.

أي أن التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية (المعلومات، المعطيات) المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملي اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل. يسمح بدراسة وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الحكم على مستوى مردودية أعمالها وعلى مستوى تحقيقها أو عدم تحقيقها للتوازن المالي.

أي هو تقنية تستعمل في تقدير الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية ماضية وحالية، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، وعليه هو مجموعة طرق تقدم تشخيص شامل للسياسة المالية المتبعة بالوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية.

2. أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير في وضع الخطط المالية لآبده من معرفة المركز المالي لمؤسسته فهو كالريان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية.

و بالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيه.

وبشكل عام تندرج أهمية التحليل المالي في النقاط التالية⁴:

¹ - اسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة: عمان، الاردن، 2007، ص 100.

² - محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي: الاسكندرية، مصر، 2007، ص 275.

³ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله : فلسطين، 2008، ص: 2-3، نقلا من الموقع sme@palnet.com

⁴ - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

- يستخدم من طرف الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها تسهيلات مصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة بمعنى التحليل المالي يسهل على البنوك معرفة المؤسسات التي يمكن أن تسدد ديونها أولاً بالتالي نستطيع تحديد المؤسسات ذات السمعة الجيدة من غيرها.
- باعتبار أن التحليل المالي يستعمل مخرجات المحاسبة (قائم مالية) التي على أساسها نقوم بالتحليل المالي.
- يمكن التحليل المالي متخذي القرار في المجتمع بالمشورات التي ترشد سلوكياتهم واتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد في التخطيط المستقبلي في كافة النشاطات الاقتصادية من خلال التقديرات المستقبلية
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.
- يساعد في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييماً شاملاً يمكن من خلاله الحكم عليها وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في نشاطها.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من خلال معرفة المؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح وخسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة عند إشهار إفلاسها لإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.
- وهكذا فإن الاهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم وهذا الاتجاه مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي أدوات قياسية يستعملها في التخطيط المالي والرقابة المالية¹.

3. أهداف التحليل المالي:

- يمكن حصر أهم أهداف التحليل المالي في النقاط التالية²:
- تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة من الناحية المالية والاقتصادية.
- دراسة مختلف التوازنات المالية وإعداد التقديرات المالية.
- استخراج نقاط القوة والضعف لمختلف هياكل المؤسسة المالية.
- معرفة الوضع المالي السائد للمؤسسة وقدرتها على تحمل القروض.
- اتخاذ القرارات الإصلاحية اللازمة باقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية مما يمكن من تقدير خطر الإفلاس (بتحديد القدرة على الوفاء ومعرفة سيولة أصول المؤسسة).

¹- زياد رمضان ومحمود الخلايلة، التخطيط والتحليل المالي، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، مصر، 2013، ص8.

²- صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزوي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، دار خوارما العلمية: جدة، 2015، ص40.

- اكتشاف الأخطار المالية الممكنة للمؤسسة ان تتعرض لها نتيجة السياسة المالية التي تنتهجها¹.
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد الشخصي والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

ويهدف التحليل المالي بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطاتها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، ومن ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتحسين أكثر إن أمكن.

4. الفرق بين التحليل المالي والتسيير المالي:

التحليل المالي هو الوسيلة الأساسية التي يركز عليها مفهوم التسيير المالي، وهي متمثلة في الأدوات الفنية والكيفية والكمية².

- أدوات كمية: المحاسبة العامة، الخاصة، التحليلية، التقديرية.
- أدوات كيفية: التخطيط، التنفيذ، المراقبة والتنظيم
- أدوات فنية: الجداول المحاسبية، المالية والاقتصادية.

5. الأطراف المستعملة للتحليل المالي:

- المستثمرين: يسعى المستثمر قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أي مؤسسة إلى تحليل الوضعية المالية لهذه المؤسسة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في سياستها المالية والقيام بتشخيص الجانب الاقتصادي للمؤسسة لمعرفة العائد على استثماراتها وتشخيص الجانب المالي للمؤسسة لمعرفة المخاطر المالية التي تواجهها³.
- الإدارة: ذلك من أجل دراسة وتحليل وضعية المؤسسة ونجد التحليل المالي في مختلف التقارير المالية وأهمها تقرير التسيير الذاتي تصادق عليه الإدارة وهو عبارة عن تحليل الوضعية المالية.
- البنوك: المنظور التقليدي للتحليل المالي تطور من خلال البنوك لوجود علاقة وطيدة بينهما بحيث يلعب البنك دور الوسيط بين عارضي الأموال (ودائع) وطالبي الأموال (مقرضون).

¹- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2012، ص56.

²- خميسي شيحة التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 47.

³- العصار رشاد وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص151.

الأطراف الأخرى:

- الموردون: لمعرفة المؤسسة لديها قدرة على الوفاء في الأجل القصير لأن المورد هو الذي يقوم بتمويل المؤسسة بالمدخلات وبالتالي يجب أن يعرف هذه المؤسسة لديها القدرة على التسديد وذلك بدراسة مدة التخزين ومدة التحصيل ويقارنها مع مدة التسديد ديون قصيرة الأجل يجب أن تكون فترة تحصيل حقوق المؤسسة أقل من مدة ديون قصيرة الأجل.
- الزبائن: يشترون ويستهلكون منتجات المؤسسة يدرسون الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة أن تضمن تمويل المستهلكين باحتياجاتهم ورغباتهم.

6. أنواع التحليل المالي:

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن تبويب يستند على أسس مختلفة أهمها¹:

أ- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

- **تحليل داخلي:** وهو التحليل الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو أي وحدة تابعة للمؤسسة مثل: الإدارة المالية، قسم المحاسبة، وعادة ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في مختلف مستوياتها.
- **تحليل خارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف إلى خدمة هذه الجهات وتدقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بعمليات التسهيلات المصرفية في البنوك ومراجعي الحسابات الخارجيتين.

ب- من حيث طبيعة البيانات والمعلومات

- **مصادر المعلومات:** هناك بيانات يتم الحصول عليها داخل المؤسسة وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.
- **مدى تدقيق البيانات من عدمه:** فتنقسم البيانات إلى بيانات تم تدقيقها وأخرى لم يتم تدقيقها.
- **نشر البيانات من عدمه:** فنجد بيانات منشورة وأخرى غير منشورة.

ت- من ناحية البعد الزمني:

- **التحليل المالي العمودي:** يسمح بمعرفة نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية بالنسبة للمجموع الكلي، وهو يقوم على أساس مقارنة بين أرقام العنصر في القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة الزمنية، وبالتالي وبما أنه يتم المقارنة في نفس الفترة فهو يتصف بانقضاء البعد الزمني عنه، لذا يسمى بالتحليل الساكن.
- **التحليل المالي الأفقي:** يسمح بمعرفة مدى تطابق الموارد والاستخدامات وتطوير رأس المال العامل، وهو يتم على أساس المقارنة بين أرقام نفس العنصر ولكن بين سنتين مختلفتين، ويعرف بمصطلح " تحليل الاتجاهات" أو " التحليل الحركي".

¹ - عبد الستار الصباح وسعود جايد مشكور العامري، النظرية المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط2، دار وائل: البصرة، 2007، ص53.

ث- من ناحية الفترة التي يغطيها التحليل¹:

- **تحليل مالي قصير الأجل:** قد يكون رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل، كما يركز على تحليل تداول وسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية.
- **تحليل مالي طويل الأجل:** يختلف عن التحليل قصير الأجل في الفترة التي يغطيها والتي تتصف بطولها، وبالتالي يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الأجل الطويل. وهو يركز على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة بما في ذلك القدرة على تسديد الديون ومدى انتظام توزيع الأرباح.

ج- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:

- **التحليل الشامل:** يقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية.
- **التحليل الجزئي:** يقصد به تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، مثل تحليل رأس المال الثابت، ومصادر التمويل طويل الأجل.

7. مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية هي²:

- تحديد هدف التحليل بدقة
- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي
- تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف من التحليل.
- التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية.
- اختيار أسلوب التحليل المناسب.
- إعادة تبويب القوائم المالية لتتلاءم مع أسلوب التحليل المختار.
- معالجة معلومات القوائم المالية باتباع أسلوب التحليل.
- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج.
- تحديد مدى الانحرافات المقبولة عند المعيار المطبق، ودراسة الانحرافات الظاهرة بصورة مستمرة.
- إعداد برنامج زمني للتحليل
- متابعة ومراقبة تنفيذ برامج التحليل.
- التوصل للاستنتاجات والتوصيات ووضع الاقتراحات اللازمة
- صياغة التقرير.

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء: الأردن، 2009، ص19.

² - يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص57-58.

تمر عملية إنجاز التحليل المالي بثلاث مراحل أساسية وهي¹:

✓ **مرحلة الإعداد والتحضير:** هي مرحلة أساسية يقوم من خلالها المحلل المالي بالخطوات التالية:

- **تحديد الهدف من التحليل:** وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعلومات الواجب جمعها، ويقوم المحلل بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الأطراف المستفيدة، فالمستثمر مثلا يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسات المتوفرة فيها فرص الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح في هذه المؤسسة، بينما البنوك والمقرضين يهتمون بشكل أساسي، بالتعرف على سيولة المؤسسة وقدرتها على السداد، فيما تولي الإدارة اهتماما خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام.
- **نطاق التحليل:** بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل يشمل تحليله مؤسسة واحدة أم سيتعداها لمؤسسات أخرى مشابهة، وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة.
- **تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل:** على المحلل المالي أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله.

✓ **مرحلة التحليل:** في هذه المرحلة يقوم المحلل بمعالجة المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

- **إعادة تبويب وتصنيف المعلومات:** تسمح هذه الخطوة بتسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته في الوصول إلى نتائج دقيقة، تتطلب هذه الخطوة من المحلل المالي ترتيب البنود وإعادة تصنيفها. ولعل أهمها يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية، هو الثبات والإتساق في عرض القوائم المالية، وبالتالي إمكانية المقارنة عندما يتعلق الأمر بأكثر من مؤسسة أو أكثر من فترة مالية .
- **إختيار الأداة الملائمة للتحليل:** يتطلب إختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل. وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه حسب التحليل سواء الرأسي، أو الأفقي، تحليل النسب، وتحليل التعادل... الخ².
- **تحديد الإنحرافات وأسبابها:** وهي الفروقات التي يجدها المحلل نتيجة مقارنته لأرقام أو مؤشرات أو نسب خاصة بالمؤسسة، مع مؤشرات أو نسب تخص المؤسسة نفسها لسنوات مختلفة، أو

¹ - راضي خنفر مؤيد وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص: 76-77.

² - المرجع نفسه، ص80.

تخص مؤسسات منافسة في نفس القطاع. فتحليل هذه الإنحرافات يمكن المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة¹.

✓ **مرحلة الإستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير) :** وهي آخر مراحل التحليل المالي، فهي نتيجة الإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل، حيث يحرر المحلل المالي تقرير خاص على أن يراعى فيه ما يلي: البساطة والوضوح في عرض الحقائق والإستنتاجات التي توصل إليها التحليل، الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل، إقتراح الحلول والتوصيات اللازمة².

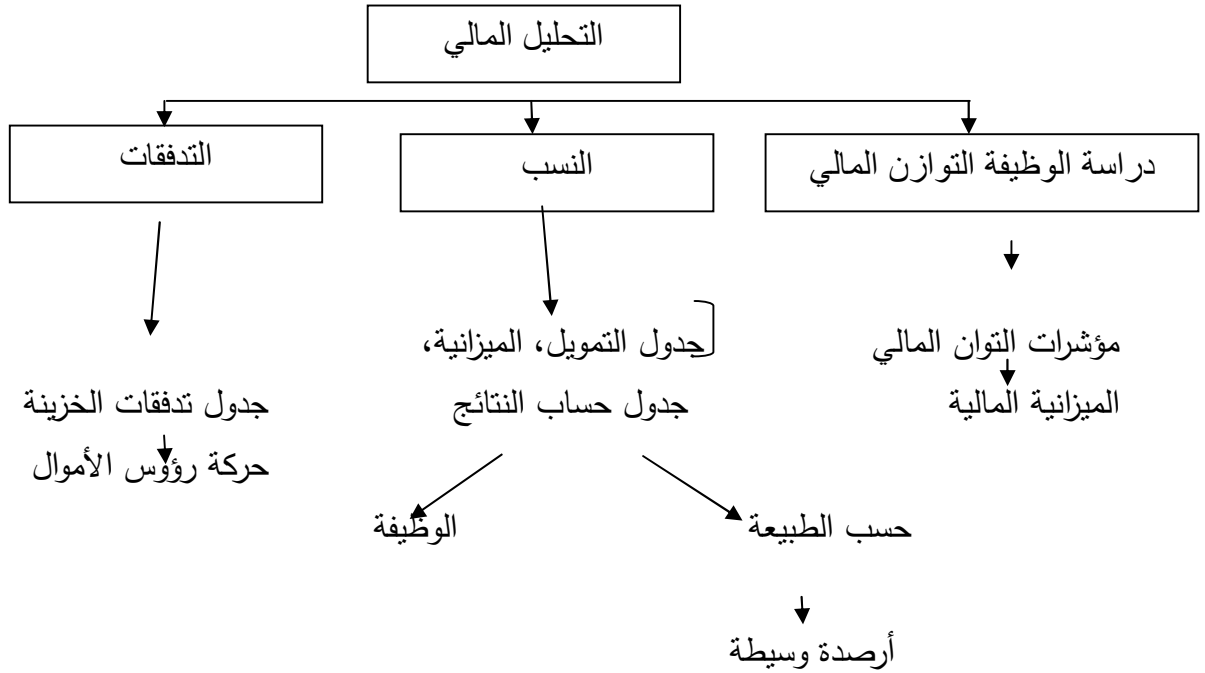
8. أساليب التحليل المالي:

تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ونذكر منها:

- أسلوب التحليل بالنسب المالية.
- أسلوب التحليل بمؤشرات التوازن المالي.
- أسلوب التحليل بالمقارنات.
- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.
- أسلوب تحليل باستخدام طرق رياضية.

وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها: الهدف من التحليل، نطاقه، حجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

الشكل رقم 01: أساليب التحليل المالي



المصدر: من إعداد الأستاذ.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 80.

² - نفس المرجع، ص 80.

على المحلل المالي استعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في¹:
 أ- **تحليل الهيكل المالي**: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية، بالاعتماد على منظور الذمة المالية أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

ب- **تقييم النشاط والنتائج**: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

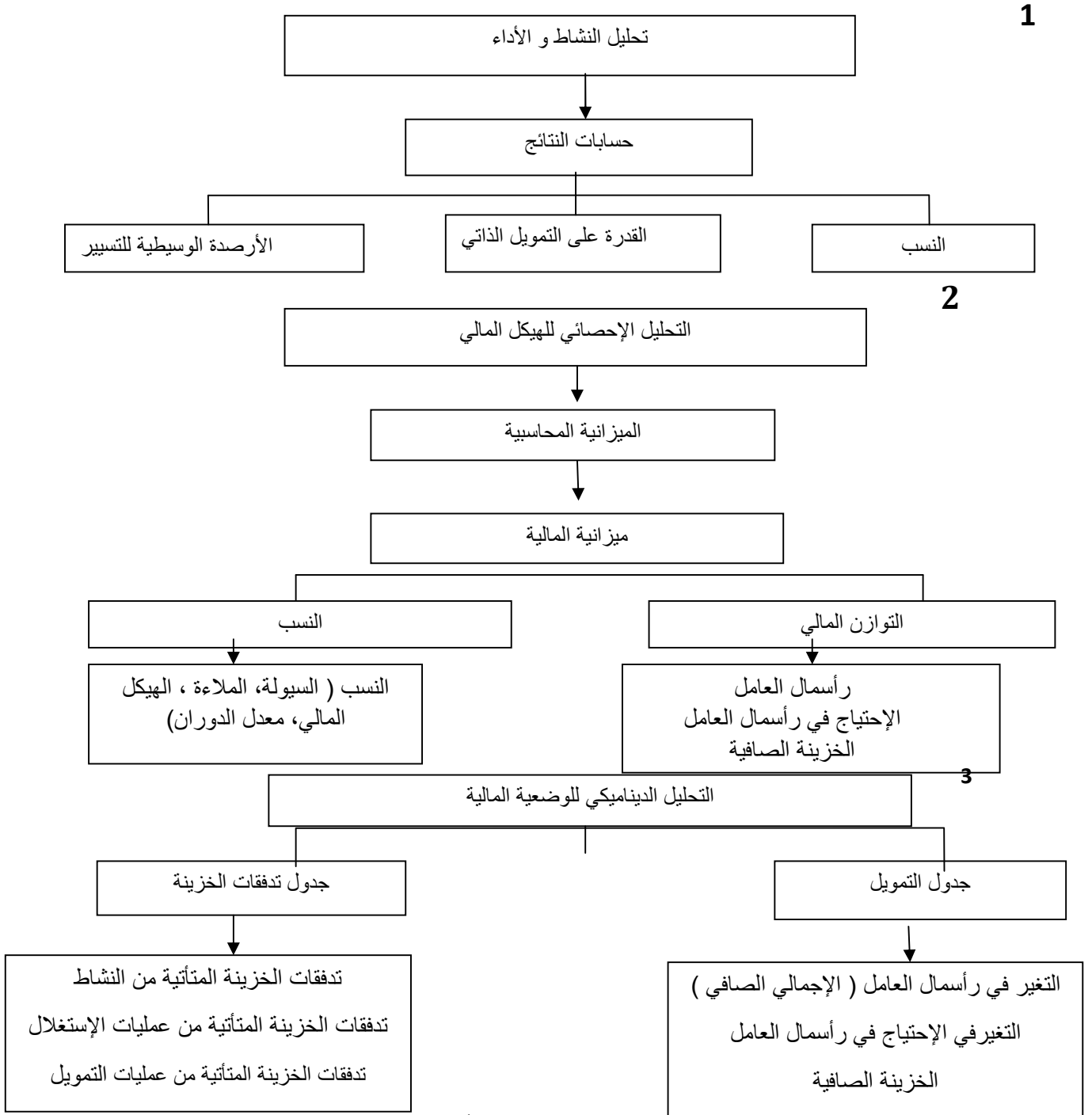
ت- **تقييم المردودية**: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والإستثمار وغيرها.

ث- **تحليل التدفقات المالية**: يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

فالتحليل المالي للمؤسسة يتم عن طريق ثلاث أسس رئيسية، مثلما يوضحه الشكل التالي :

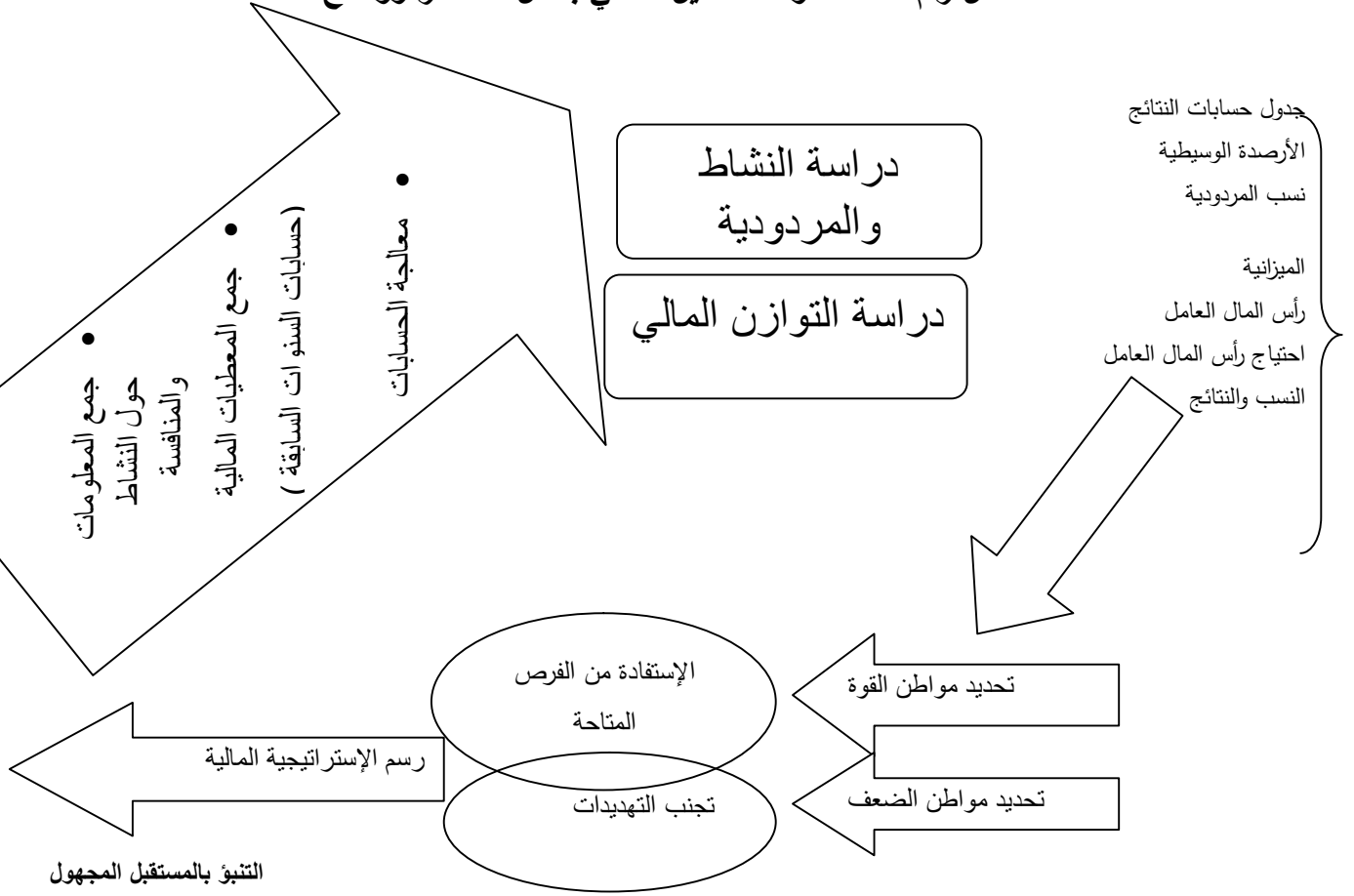
¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي وعملي متكامل، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2007، ص 24.

الشكل رقم 02: أسس التحليل المالي.



هذا الشكل يبين لنا الأسس التي يقوم عليها التحليل المالي، الأساس الأول تحليل النشاط والأداء من خلال النسب التي تحسب من جدول حسابات النتائج والأرصدة الوسيطة للتسيير، التحليل الإحصائي للهيكل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ثم التحليل الديناميكي للوضعية المالية وذلك باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل.

الشكل رقم 03: خطوات التحليل المالي بشكل مختصر وواضح



المصدر : وكال نوردين وخليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد الأول، الجزائر، ص129.

يتوضح لنا من هذا الشكل أن التحليل المالي يبدأ بدراسة المردودية والنشاط ثم التوازن المالي اعتمادا على القوائم المالية، بعدها يستخلص المحلل المالي نقاط القوة والضعف والتي تعد الأساس لبناء إستراتيجية مالية.

من خلال معالجتنا للتحليل المالي اتضح لنا أن:

✓ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ومعالجة النقص، وقد يكون هذا التحليل غير مجد إذا ما كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة.

✓ تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة . وعلى الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرارات المالية.

9. دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

8-1- دور التحليل المالي في تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء جزءا من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة مسبقا¹.

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بالمؤشر المالي، باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تقييم الأداء والنتيجة حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة مؤسسة.
- تقييم الأداء والتمويل وهي الطريقة التي تمكن من خلالها المؤسسة، إدراك قيود التمويل.
- تقييم الأداء والمردودية، هذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة².

8-2- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة. مهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسة هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة، من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية:

- اختيار الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.
- توجيه النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة، مع تكاليف الاستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية³.

10. مصادر بيانات التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي على نوعين من البيانات هي:

- أ- **بيانات داخلية:** هي تلك التي يتم الحصول عليها مباشرة من المؤسسة وهي:
- الميزانية المحاسبية: تعتبر من أهم الوثائق التي يحتاج إليها المحلل المالي لكونها تشمل على عناصر أساسية في القيام بالتحليل كما يقوم بالانتقال من خلالها إلى الميزانية المالية.

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة لحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008، ص 24.

² - المرجع أعلاه، ص 25، 26.

³ - المرجع نفسه، ص 26.

- ميزانية المراجعة: ويعتبر مرجعا داخليا يمكن اللجوء إليه وبيين التدفق الحقيقي والخام.
- جدول حسابات النتائج: هي وثيقة محاسبية لها أهمية بالغة، حيث انها تمكن المحلل من دراسة تطور مؤشرات أصناف الحسابات الرئيسية مثل رقم الأعمال ومصاريف المستخدمين وكل إيرادات وتكاليف المؤسسة.

ب-بيانات خارجية: تبقى البيانات الداخلية غير كافية للقيام بتحليل مفصل وشامل لنشاط المؤسسة، لذلك يتم اللجوء على بيانات مستمدة من محيط المؤسسة وهي تتمثل في: المؤشرات المحصلة من البيانات المقدمة في مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع.

ثانيا - مدخل للقوائم المالية

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات التجارية للمحاسبة¹.

كما يمكن القول بأنها عرض هيكلية للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة.

حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن تم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها².

كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية.

1. مكونات القوائم المالية:

تشكل القوائم المالية أهم وسيلة لإيصال المعلومة المالية لمختلف مستعمليها الخارجيين والداخليين المسيرين ومختلف أجهزة الإدارة والمراقبة والمصالح الداخلية للمؤسسة (موردي رؤوس الأموال، الملاك، المساهمين، البنوك، ومختلف الممولين والإدارات والمنظمات الأخرى) التي تتمتع بسلطة التنظيم والرقابة السلطات الجبائية، الإحصاء الوطني، وأجهزة التخطيط والتنظيم، شركاء المؤسسة، شركات التأمين، إجراء، زبائن. وهي خمسة قوائم:

- الميزانية.

¹ - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

² - سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 20.

- جدول حسابات النتائج.
- جدول تقديرات الأموال الخاصة.
- جدول تدفقات الخزينة.
- الملاحق.

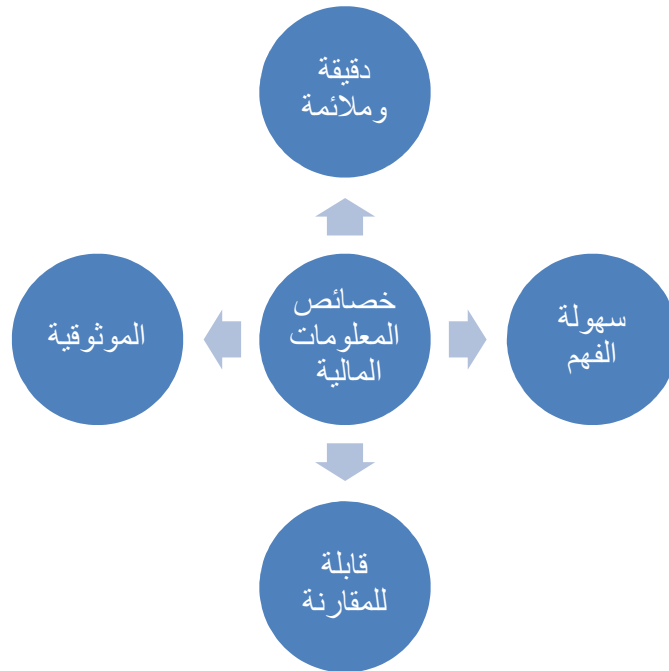
والهدف منها هو إعطاء معلومات مفيدة لمختلف مستعملي المعلومة المالية حول:

- الوضعية المالية ← الميزانية
- النجاعة ← النتائج
- وضعية الخزينة ← جدول تدفقات الخزينة

2. خصائص نوعية المعلومات المالية:

بهدف أخذ القرارات لا بد أن تكون القوائم المالية تضمن الشفافية من خلال عرض معلومة شاملة ومفيدة ومنه نستخلص خصائص المعلومات المالية.

الشكل رقم 04: خصائص نوعية المعلومة المالية



المصدر: من إعداد الأستاذ.

دقيقة وملائمة: مرتبطة بطبيعة المعلومة المحاسبية أو بأهميتها النسبية كلما كانت تفيد في تفسير أو تشخيص واتخاذ القرار كلما كانت ملائمة بمعنى بإمكانها التأثير على القرارات الاقتصادية لمستعملها.

الموثوقية أو المصدقية: تعبر عن درجة الثقة في المعلومة فيما إذا كانت خالية من الأخطاء والأحكام

المسبقة يتم إعدادها على أساس الشروط التالية:

- البحث عن الصورة المخلصة.

- تغليب الواقع الاقتصادي على الظاهر القانوني.

- الحيادية في انتاجها والشمولية.

قابلة للمقارنة: تسمح بالمقارنة بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع وكذا مقارنتها عبر الزمن.
سهولة الفهم: سهلة الفهم بالنسبة لكل مستعملها دون أن تكون مختصا أو خبيرا في المحاسبة أو في الميدان المالي.

- **البدء في عملية التحليل المالي يجب معرفة من يقوم بالتحليل المالي؟**

الذي يقوم بالتحليل المالي هو المحلل المالي ولكي يقوم هذا المحلل بالتحليل يحتاج إلى معلومات وهذه المعلومات تكون: اقتصادية، استراتيجية، محاسبية، مالية، وهذه المعلومات تساعده في التحليل المالي . حيث أن:

التشخيص الخارجي والداخلي

دراسة السوق

- المعلومات الاقتصادية

- المعلومات الاستراتيجية

- المعلومات المحاسبية

- المعلومات المالية

تأتي بها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الذي يعطي لنا عدة قوائم (ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات أموال خاصة، ملاحق).

في النظام المحاسبي المالي الجديد نركز على أولوية الجوهر الاقتصادي (يركز على الشكل الاقتصادي عوض شكل قانوني) مثال: في النظام القديم كان يسجل في الميزانية إلا ما هو ملك للمؤسسة (عقد ملكية) أما ما هو مستأجر (عقد إيجار) لا يسجل بالرغم من أن المؤسسة تحصل على تدفقات نقدية من ذلك الأصل، أما في النظام الجديد المؤسسة تسجل على ما هو أصل ويحقق لها تدفقات نقدية سواء كان ملكا لها أولا.

- الأصل هو كل مورد تستطيع المؤسسة الحصول على المزايا المستقبلية المرتبطة به (هو تحت رقابة وتحكم المؤسسة) أما الخصم فهو يمثل التزام حالي مرتبط بأحداث ماضية تؤدي الى تسديدات مستقبلية.

3. الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

يستخدم بيانات ومعلومات القوائم المالية ومرافقتها عدد كبير من المستفيدين داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، حيث يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، كما يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، حيث أن المستفيدين الخارجيين ليست لهم سوى القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومقدرتها على تحقيق الأرباح حاليا ومستقبلا، ودرجة نمو وتطور هذه الوحدة وتحسين نتائج أعمالها من سنة إلى أخرى. كل مجموعة لها مصالحها الخاصة ولها وجهة نظرها الخاصة وتركز على بيانات معينة تعنيها أكثر من غيرها في هذه القوائم المالية.

- المستثمرين الحاليين والمستقبليين: الاهتمام بالمخاطرة والعائد المحقق، تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح بالنسبة للمساهمين.
- الموظفون: تقديم معلومات متعلقة بالاستقرار والربحية، تقييم قدرة المؤسسة على دفع أجورهم.
- الدائنون: المعلومات المتعلقة بأجال الاستحقاق والقدرة على السداد.
- الموردون: المعلومات المتعلقة باستحقاق ديونهم.
- العملاء: المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة.
- الحكومات ومؤسساتها: توزيع الموارد، نشاطات المؤسسة، تحديد السياسات الضريبية، إحصاءات الدخل الوطني.
- الجمهور: معلومات متعلقة بتطور المؤسسة وتنوع نشاطها¹.

4. كيفية إعداد القوائم المالية.

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم المالية الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع حتى بداية القرن العشرين، باعتبار أنها تعكس المركز المالي للشركة بالصورة القانونية التي كانت سائدة ذلك الوقت، والتي كانت تعتقد أن الميزانية هي أفضل ضمان لسداد الالتزامات اتجاه الآخرين، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وازدياد دور المنظمات والاتحادات المهنية المحاسبية . وقد أشارت لجنة الإجراءات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن من المهم جدا عرض صافي الدخل بشكل دقيق ومتوازن قدر الإمكان، دون زيادة أو نقصان في البيانات، ومع الأهمية المتزايدة لقائمة الدخل، أخذ ينظر إلى الميزانية العمومية كصلة وصل بين قائمتين متتاليتين. ومنذ ذلك الحين وحتى تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية في عام 1973، تم التعامل مع قائمة الدخل باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح، وهو الضمان الأساسي لضمان سداد القروض وأعبائها، وتغير هذا الحال بجهود مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أعطى درجة أهمية متساوية لمجموع القوائم المالية الأساسية الأربع المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية . ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة إذا أريد لها أن تؤدي دورها بالشكل الصحيح، ويأتي هذا الترابط كنتيجة لأنها تخضع العملية القياس نفسها، مثل القياس وفق التكلفة التاريخية أو غيرها، ونتيجة لتطبيق القيد المزدوج على عمليات المنشأة كافة، وهي مكملة لبعضها البعض، فهي تعكس معلومات متنوعة ومختلفة عن المنشأة الاقتصادية والعمليات المالية التي تخصها، وبالتالي فإن أية قائمة

¹ - قصابي الياس، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22-23/05/2012، ص 06، نسخة الكترونية.

مالية من هذه القوائم لا تستطيع أن تعكس صورة واضحة عن حال المنشأة بمفردها، والمستخدم يحث اجل جميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن هذه المنشأة يمكن تلخيص مكونات القوائم المالية:

4-1- تحليل مكونات الميزانية المالية:

الأصول: الأصول هي الموارد تراقبها وتسيطر عليها المؤسسة نتيجة الأحداث الماضية والتي تنتظر منها المؤسسة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، وتتمثل هذه المنافع في إمكانية أن يؤدي الأصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى التدفقات نقدية أو ما يعادلها تكون في صالح المؤسسة.

4-1-1- الأصول الجارية: هي الأصول النقدية، وشبه النقدية، والأصول المحتفظ بها بغرض التحصيل البيع، الاستهلاك خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو الأصول المحتفظ بها والتي سيتم تداولها خلال 12 شهر المالية، وباقي الأصول الأخرى لا تعتبرها جارية¹.

4-1-2- الالتزامات الجارية: هي التعهدات التي ينتظر تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة أو المستحقة خلال 12 شهر. أو تلك التي يتطلب سدادها استخداماً لأصول المتداولة، أو تلك التي تمتلك المؤسسة الحق في تأجيل تسديدها إلى ما بعد 12 شهر وباقي التعهدات الأخرى لا تعتبر جارية².

4-1-3- الخصوم: الخصوم هي الالتزام الراهن المؤسسة المترتب عن الأحداث وقع تسابقاً والذي انقضائه بحلول المؤسسة من خلال خروج موارد تمثل منافع اقتصادية³.

4-2- الإفصاح عن عناصر قائمة الميزانية .

تضم جانبين : جانب الأصول وجانب الخصوم.

4-2-1- الأصول : تضم كل الأصول العناصر التالية⁴:

4-2-1-1- الأصول غير الجارية :

- القيم الثابتة المعنوية: تضم شهرة محل، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية: تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى قيم ثابتة للتنازل القيم الثابتة الجارية.
- الأصول المالية: وتضم سندات معاد تقييمها، سندات ثابتة مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة، أصول ضريبية مؤجلة.

4-2-1-2- الأصول الجارية :

- المخزونات والحسابات الجارية.

- الزبائن ومدينون الآخرون

¹ - عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الأول رقم 01، عرض القوائم المالية، مجلة الباحث الاقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد الأول، جوان 2007، ص197.

² - نفس المرجع، ص197.

³ Hervé pateaux.préparer la passage aux norms IAS/IFRS.comundi.2005.p293

⁴ - شعيب شونوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، ج1، الجزائر، 2008، ص77-78.

• حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

4-2-2-2- الخصوم: تضم الخصوم العناصر التالية:

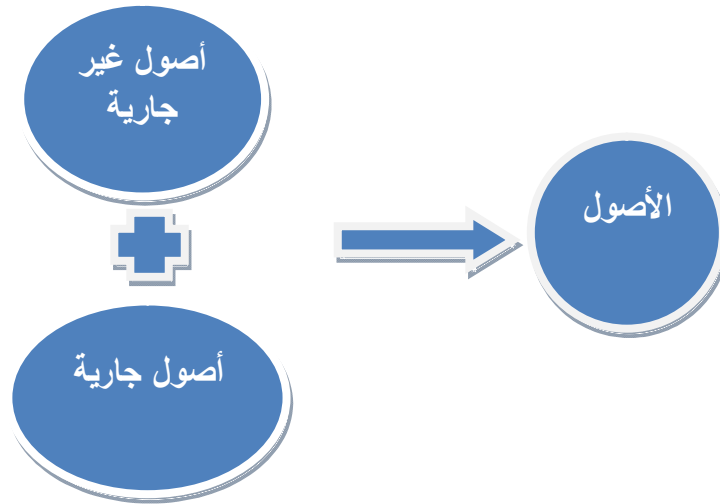
4-2-2-1- الأموال الخاصة: رأس المال المطلوب، وغير المطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقدير، الأموال الخاصة، محول من جديد، نتيجة الدورة.

4-2-2-2- الخصوم غير الجارية: قروض وديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة وخصوم المماثلة.

4-2-2-3- الخصوم الجارية: الموردين والحسابات الملحقة، ضرائب، ديون دائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

تقدم عناصر الميزانية وتقسّم إلى مجموعتين بحيث يكون¹:

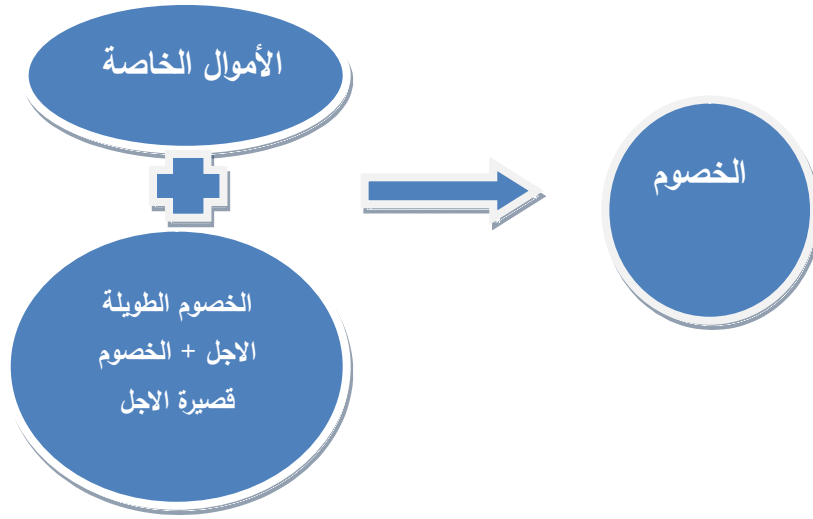
الشكل رقم 05 : عناصر الأصول الميزانية



المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79

¹ - شعيب شنوف، نفس مرجع السابق، ص 79.

الشكل رقم 06: عناصر الخصوم الميزانية



المصدر : شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

يتحدد نموذج الميزانية المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الميزانية المالية حسب SCF

القيمة المالية	الخصوم	القيمة الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة المالية	الأصول القيمة
	<p><u>رؤوس الأموال الخاصة</u> رأس مال الصادرة رأس مال غير المطلوب علاوات واحتياطات احتياطات موحدة فروق إعادة التقييم فرق المعادلة النتيجة الصافية حصة المجموعة رؤوس أموال أخرى الترحيل من جديد حصة الشركة الموحدة حصة الأقلية. <u>الخصوم غير الجارية</u> قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومخصصة ديون غير جارية أخرى مخصصات ومنتجات مقيدة سلفا</p>				<p><u>الأصول غير الجارية</u> التثبيات المعنوية التثبيات العينية أراضي مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات قيد التنفيذ تثبيات مالية مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول أخرى غير جارية أصل الضرائب المؤجلة</p>
	<p>مجموع الخصوم غير الجارية</p>				<p>مجموع الأصول غير الجارية</p>
	<p><u>الخصوم الجارية</u> الموردون والحسابات المرتبطة ضرائب ديون أخرى الخبزينة</p>				<p><u>الأصول الجارية</u> مخزونات ومنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة الزيائن مدينون آخرون الضرائب والرسوم توظيفات وأصول مالية جارية أخرى</p>
	<p>مجموع الخصوم الجارية</p>				<p>مجموع الأصول الجارية</p>
	<p>مجموع الخصوم</p>				<p>مجموع الأصول</p>

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر، ص 26.

4-2- عرض جدول حسابات النتائج الدخل:

4-2-1- تعريف جدول حسابات النتائج: "هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة

محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة"¹.

$$\text{الإيراد} - \text{المصاريف} = \text{النتيجة}$$

و يتم عرض الأعباء أما حسب الوظيفية أو تصنيف الأعباء حسب طبيعتها ويعتبر جدول حسابات النتائج التي بدا إليها الاهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن الميزانية آدا تقوم بتحقيق الميزات التالية²:

✓ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو الخسارة.

✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.

✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.

✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.

✓ احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

4-2-2- عناصر حساب النتائج: تتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء

ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

* **المنتوجات** : تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية

في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو الانخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيم والاحتياطات.

* **الأعباء**: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في

شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاك أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب القرار.

4-2-3- إفصاح عن عناصر حساب النتائج: كما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب

إظهارها في حسابات النتائج وهي:

* تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية التالية:

✓ الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي، عن الاستغلال

✓ منتوجات الأنشطة العادية

✓ المنتوجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب وللرسوم والتسديدات المماثلة.

✓ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية، مخصصات الاهتلاكات

وخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية.

¹ - اليااس الساسي ويوسف قريشي، التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط1، 2006، ص 45.

² - خالد جمال الجعرات، مبادئ المحاسبة المالية، دار إترء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009، ص 120-121.

- ✓ نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وعباء)
- ✓ النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الاسهم بالنسبة على مؤسسات المساهمة.
- ✓ تحليل المنتجات الانشطة العادية.

الجدول رقم 02: حسابات النتائج (الدخل) حسب الطبيعة

المبالغ	البيان
	المبيعات والمنتجات الملحقة الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
	2- إستهلاكات السنة المالية
	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
	4- إجمالي فائض الاستغلال
	المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات الإهتالكات والمؤونات وخسائر القيمة إسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات
	5- النتيجة العملية
	المنتجات المالية الأعباء المالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

	عناصر غير عادية - منتوجات - عناصر غير عادية - أعباء -
	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الجدول رقم 03: حسابات النتائج الدخل حسب الوظيفة

المبالغ	البيان
	رقم الأعمال كلفة المبيعات
	1- هامش الربح الإجمالي
	المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
	2- النتيجة العملياتية
	المنتوجات المالية الأعباء المالية
	3- النتيجة المالية
	4- النتيجة العادية قبل الضرائب
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة تغيرات عن النتائج العادية
	5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	عناصر غير عادية - منتوجات - . عناصر غير عادية - أعباء - .
	6- النتيجة غير العادية
	7- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 28.

4-3- عرض قائمة التدفقات النقدية:

4-3-1- تعريف قائمة التدفقات النقدية : من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي

كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي قائمة التدفقات النقدية" فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية، فالمؤسسة عليها دائما أن تستعمل تحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة

هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهي بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية الرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة¹.

4-3-2- عناصر جدول التدفقات النقدية

المؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة، فهي تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية، اي تمثل رصيد التدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالنشطة التشغيلية، الاستثمارية وتمويلية خلال الدورة المالية للمؤسسة.

يتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال فترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي الأنشطة التشغيلية ن الاستثمارية، التمويلية وفيما يلي تعريف كل من هذه التصنيفات:

✓ **الأنشطة التشغيلية :** وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

✓ **الأنشطة الاستثمارية :** وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها اقتناء الاستثمارات والتخلص منها

(سواء استثمارات في ديون أو حقوق ملكية) وكذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.

✓ **الأنشطة التمويلية :** وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:

• الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات .

• اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة.

إن طريقة تقييم التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب ..) قصد الحصول على تدفق الخزينة الصافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة لفترة زمنية معينة.

❖ **الطريقة المباشرة:** إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية "الزبائن،الضرائب" قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ويتم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية².

¹ - الياس البدوي، مرجع سابق، ص 48-49.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

الجدول رقم 04: جدول التدفقات النقدية (طريقة مباشرة)

السنة ن-1	السنة ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المالية . الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة حتى النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل . التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم . حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية تغير الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر، ص 29.

❖ **الطريقة غير مباشرة:** إن الطريقة الغير مباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تركز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة والاهتلاكات وتغيرات الزبائن والمخزونات وتغيرات الموردين.

الجدول رقم 05: جدول التدفقات النقدية (طريقة غير مباشرة)

السنة ن-1	السنة ن	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيات تسويات ل: -الاهتلاكات والمؤونات -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة. تأثير تغيرات محيط الإدماج(التجميع)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأسمال النقدي إصدار القروض تسديد القروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير التغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر، ص30.

4-4- عرض قائمة التغير في حقوق الملكية:

4-4-1- تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية: معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملاحق جدول يبين تطوير الأموال الخاصة، بينما جعل هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة، تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية من القوائم المالية الحديثة، وقد تم استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة. قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة:

- ✓ النتيجة الصافية.
- ✓ كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- ✓ تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛
- ✓ النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة؛
- ✓ العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة؛
- ✓ توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة¹.

4-4-2- مزايا قائمة التغير في حقوق الملكية:

تحقق هذه القائمة المزايا الآتية:

- ✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى.
- ✓ التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- ✓ التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل: "المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع"².

4-4-3- عناصر تغيرات الأموال الخاصة: حسب نص المعيار المحاسبي IAS01 المعدل فإن الجدول

حصص التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين كتوزيع الأرباح، زيادة رأس المال، وأن إظهار الإيرادات والأعباء المسجلة، عن النتيجة الشاملة، في هذا الجدول غير مسموح به، لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوبة تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي³:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية .
- ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها كرؤوس الأموال .
- ✓ المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح.
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ..)
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية

¹ - الياس بن الساسي، مرجع سابق، ص54.

² - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية، اثناء الاردن، ص30.

³ - الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1250 ص 26

الجدول رقم 06: جدول التغير في حقوق الملكية

البيان	الملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر (ن-2)						
التغيرات في الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير مدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر (ن-1)						
التغيرات في الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير مدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر (ن)						

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سبق ذكره، ص30.

4-5- عرض الملاحق :

4-5-1- تعريف: يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير

التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم القوائم المالية، ويقدم بطريق منتظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

4-5-2- عناصر الملاحق : يشمل الملاحق على المعلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط

التالية:

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم كذلك المعاملات التي يتم عند الاقتضاء.
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام.

و يأخذ جداول الملاحق كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 07: الاهتلاكات

اهتلاكات مجمعة في آخر السنة	انخفاضات في عناصر الخارجية	زيادة مخصصات الاهتلاك	اهتلاك المجمع في بداية السنة المالية	الملاحظات	الفصول والاقسام
					GOOD WILL تثبيبات المعنوية تثبيبات العينية مساهمات أصول المالية الأخرى غير الجارية

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 37

جدول رقم 08: خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية

خسائر القيم في نهاية السنة المالي	استرجاع في خسائر القيم	ارتفاعات خسائر القيم خلال السنة	خسائر القيم في بداية السنة المالية	الملاحظات	الفصول والاقسام
					GOOD WILL تثبيات المعنوية تثبيات العينية مساهمات أصول المالية الأخرى غير الجارية

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 37

جدول رقم 09: المؤونات

أرصدة في نهاية السنة	استرجعات السنة المالية	مخصصات السنة المالية	أرصدة في بداية السنة	الملاحظات	الفصول والاقسام
					مؤونات الخصوم مالية غير الجارية مؤونات للمعاشاة والواجب مائة مؤونات الضرائب مؤونات للنزاعات المجموع
					مؤونات الخصوم المالية غير الجارية مؤونات للمعاشاة والواجب مماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19 مرجع سبق ذكره ص 37

تمارين تطبيقية:

التمرين الأول: أجب بنعم أو لا على العبارات التالية مع تصحيح الجزء الخطأ فقط.

1. التحليل المالي هو أداة تسمح بجمع المعلومات المالية عن المؤسسة لتقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية، والمحاسب المالي هو الذي يقوم بعملية التحليل المالي من خلال ما وصل اليه المسير المالي من قوائم مالية.
لا، المحلل المالي هو الذي يقوم بعملية التحليل المالي من خلال ما وصل اليه المحاسب المالي من قوائم مالية
2. تصنف الأصول على أساس معيار السيولة من أشد سيولة إلى أقل سيولة وتصنف الخصوم على أساس معيار الاستحقاق من طويل الأجل إلى قصير الأجل، لأن الأصول هي التزامات المؤسسة والخصوم هي حقوق المؤسسة.
لا، تصنف الأصول على أساس معيار السيولة من أقل سيولة إلى أشد سيولة، لأن الأصول هي حقوق الخصوم هي التزام
3. التمويل الإيجاري هي قروض تقدمها البنوك للمؤسسات من أجل الاستثمار وهي تقدم في شكل مبالغ مالية قصيرة الأجل.
لا، البنك يقوم بإيجار آلات للمؤسسات على المدى الطويل.
4. لا يضمن التحليل المالي تقييم الموقف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للقرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية.
خطأ، يضمن التحليل المالي تقييم الموقف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للقرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية.
5. المحتوى الإستراتيجي للمؤسسة، يعتمد في بناءه وبشكله الأساسي على التشخيص المالي فقط وربط نتائجه بحقيبة التحليل الاستراتيجي ضمن إطار العلاقة التفاعلية والتكاملية فيما بين متغيراتها.
خطأ، المحتوى الإستراتيجي للمؤسسة، يعتمد في بناءه وبشكله الأساسي على التحليل المالي وربط نتائجه بحقيبة التحليل الاستراتيجي ضمن إطار العلاقة التفاعلية والتكاملية فيما بين متغيراتها.
6. نعني بالتحليل المالي دراسة تقويمية للقوائم المالية قبل تبويبها للتبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات التي تحصل بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي نطراً عليها.
خطأ، نعني بالتحليل المالي دراسة تقويمية للقوائم المالية بعد تبويبها للتبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات التي تحصل بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي نطراً عليها.

المحور الثاني: تحليل الهيكلة المالية والنشاط

يستند التحليل المالي بشكله المبسط على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة عادة لا تتجاوز السنة المالية، ويتم هذا النوع من التحليل عبر دراسة الميزانية وجدول حسابات النتائج بشكل أساسي.

أولاً- تحليل الهيكلة المالية (الميزانية)

سميت الميزانية بجدول الوضعية المالية لأن حسب المعيار IS1 عرض القوائم المالية هو المفهوم أكثر تعبيراً عن وظيفتها وهي تسمية ليست إلزامية ولا يشترط شكلاً معيناً لها لكن لا بد من التمييز بين الأصول الغير الجارية وبين الأصول الجارية والخصوم الغير جارية والخصوم الجارية.

1- مفهوم الميزانية:

تعتبر الميزانية جرد محاسبي لأصول وخصوم المؤسسة في لحظة معينة وهي تعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة في تلك اللحظة في النظام المالي والمحاسبي ويعطي الأولوية في تسجيل عناصر الأصول للجوهر الاقتصادي على حساب الشكل القانوني يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به سوف تتدفق على المشروع وأن الأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية (القيمة العادلة/ القيمة السوقية)، بالنسبة للخصوم يتم الاعتراف بالخصم في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن تدفق خارجياً من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، الأموال الخاصة لا تعتبر من الخصوم ووضعها في ذلك الجانب كونها متعلقة بالتوازن لأنها ليست لها استحقاقية وهي تمثل الفرق بين الأصول والخصوم.

طبقاً للنظام المحاسبي المالي فإن الميزانية تظهر بصفة مستقلة عناصر الأصول والخصوم التي تصنف على أساس خاص، حيث تصنف الأصول والخصوم إلى:

- **الأصول غير الجارية:** وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة لفترة طويلة، وتشمل:

التثبيتات المعنوية: برمجيات المعلوماتية، العلامات التجارية..

التثبيتات المادية: أراضي، مباني، معدات..

التثبيتات المالية: سندات الفروع، سندات مساهمة أخرى..

- **الأصول الجارية:** هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، إضافة إلى العملاء والنقديات.

- **الخصوم غير الجارية:** هي عبارة عن الالتزامات الرهنة التي يتوقع تسديدها بعد 12 شهراً الموالية لنهاية الدورة المحاسبية منها: القروض، ديون مالية..

- **الخصوم الجارية:** هي عبارة عن الالتزامات الرهنة التي يتوقع تسديدها خلال 12 شهراً الموافقة للدورة المحاسبية منها: موردين، ديون اجتماعية..

- **الأموال الخاصة:** هي الفرق بين أصول المؤسسة وخصومها منها: رأس المال، علاوات، احتياطات..

الأصول (استخدامات)	الخصوم (موارد)
الأصول غير الجارية (أصول ثابتة / غير متداولة)	- رؤوس الأموال الخاصة - ديون طويلة ومتوسطة أجل (خصوم غير جارية)
الأصول الجارية (أصول متداولة)	- الخصوم الجارية (ديون قصيرة أجل)

أكثر من سنة }
أقل من سنة }

محفظة الأصول الموارد

الأصول غير جارية: هي الأصول الموجهة حسب طبيعتها أو وجهتها لخدمة نشاط المؤسسة بصفة دائمة وهي التثبيات الاستثمارات المادية المعنوية والأصول الموجهة للتوظيف طويلة الأجل فهي حسب طبيعتها غير موجهة لخدمة نشاط المؤسسة.

الأصول الجارية: فهي حسب طبيعتها موجهة لخدمة نشاط المؤسسة خلال الدورة المالية وهي الأصول التي تزيد المؤسسة إنتاجها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية نجد فيها أيضا الأصول المحتفظ بها للمبادلة لفترة قصيرة ثم تتحول الى سيولة أما الخصوم فهي التزامات حالية ناتجة عن حوادث سابقة.

خصوم جارية: هي خصوم التي ينتظر أو تسدد خلال دورة الاستغلال العادية بمعنى خلال الدورة المالية 12 شهر.

الخصوم غير الجارية: هي أموال دائمة وهي كل الخصوم الأخرى ما عدا رؤوس الأموال الخاصة والتي تفوق دورة الاستغلال أي تفوق سنة أو أكثر.

2- معايير تصنيف الميزانية:

هناك معيارين لتصنيف الميزانية المعيار الوظيفي يصنف عناصر الميزانية على أساس انتمائها على أحد دورات المالية . أما معيار السيولة: كل عنصر من عناصر الميزانية قابل أن يتحول إلى أموال سائلة لأقل من سنة فهو عبارة عن أصول متداولة أو جارية وكل عنصر يتحول الى سيولة بعد أكثر من سنة هو عبارة عن أصول ثابتة أو غير جارية وكل ما يستحق خلال السنة يعتبر دين قصير الأجل أي خصوم جارية أما التي تستحق بعد أكثر من السنة فهي خصوم غير جارية ما عدى رؤوس الأموال الخاصة.

يكون الأصل جاريا إذا كان مرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة (دورة الاستغلال)، ويترتب في هذه الحالة وفقا للمعيار الوظيفي (وظيفة الاستغلال) ويكون متوقعا أن يتحقق خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ الإقفال (معيار السيولة) ويكون الخصم جاريا إذا كان مرتبطا بالنشاط العادي للمؤسسة (المعيار الوظيفي) وأن يكون متوقعا تسديده خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ الإقفال (معيار الاستحقاق).

❖ الأصول غير الجارية: (الأصول الثابتة)

أ- التثبيات الغير مادية (معنوية): عبارة عن أصل معين غير نقدي وغير مادي تراقبه وتستعمله المؤسسة مثل: براءة الاختراع، رخصة الاستغلال، أنظمة الإعلام الآلي (البرمجيات)، مصاريف التطوير والتنمية وغيرها.

من شروط الاعتراف بهذا العنصر هو:

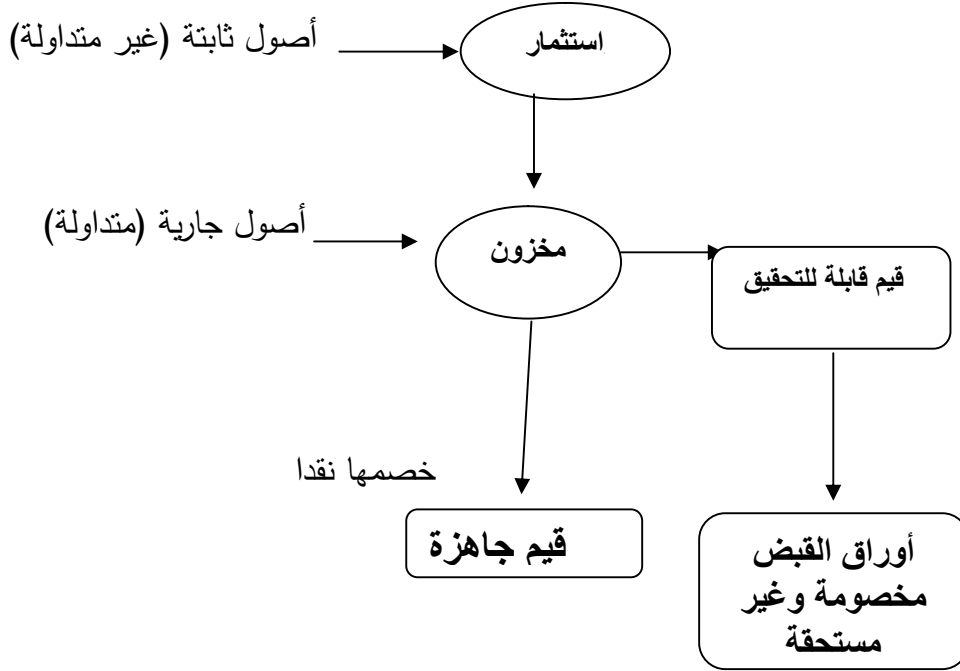
- إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية
- إذا كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل مبدئياً بمقدار تكلفته
- ب- التثبيات المادية: هي كل الاستثمارات العينية التي تمتلكها المؤسسة من أراضي ومباني وتجهيزات ومعدات من أجل الإنتاج وتقديم خدمات الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والتي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة مالية.
- ت- تثبيات مالية: تكون الأصول المملوكة لأي مؤسسة من غير القيم العقارية الوظيفية والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية ما تبقى هي تثبيات مالية طويلة الأجل وتكون في إحدى الأربع فئات التالية:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة.
- سندات مثبتة في نشاط المحفظة: موجهة لكي توفر للمؤسسة مردودية على المدى الطويل دون تدخل في تسيير المؤسسة المصدرة.
- سندات المثبتة الأخرى: هي التي تمثل أقساط من رأسمال أو توظيفات ذات أمد طويل يمكن الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.
- القروض والحسابات الدائنة: هي التي تصدرها المؤسسة وتتوي التنازل عنها في المدى القصير مثل الحسابات الدائنة للزبائن، الحسابات الدائنة للاستغلال أكثر من سنة (تثبيات مالية)، تسجل الأصول المالية بتكلفتها (القيمة الحقيقية لها + مصاريف الوساطة + الرسوم غير المسترجعة + مصاريف البنك).

❖ الأصول الجارية:

- المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: تعتبر المخزونات أصولاً تمتلكها المؤسسة وتكون موجهة للبيع في إطار دورة الاستغلال العادية. يتم تصنيف المخزونات على أنها أصول متداولة.
- مؤونة للخسائر والأعباء: تعتبر من الخصوم يكون استحقاقها ومبلغها غير مؤكدان مثلاً عندما يكون للمؤسسة التزام ناتج عن حادث مهني مثلاً نزاع ينتظر الفصل فيه وأيضاً عندما يمكننا القيام بهذا الالتزام تقديراً موثقاً.

الشكل رقم 07: تصنيف عناصر الأصول



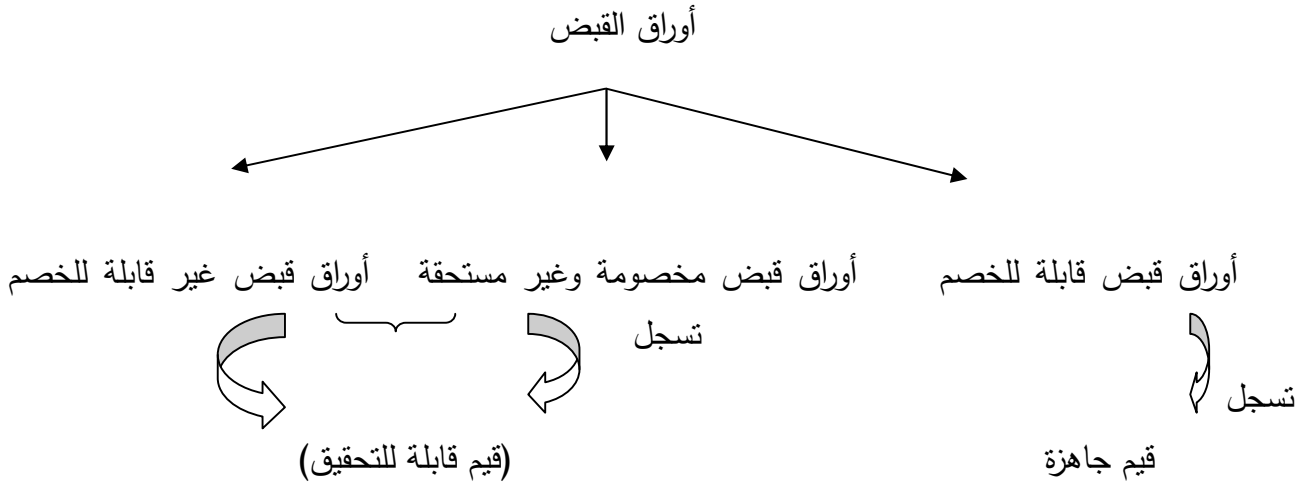
المصدر: من إعداد الأستاذ

ملاحظة:

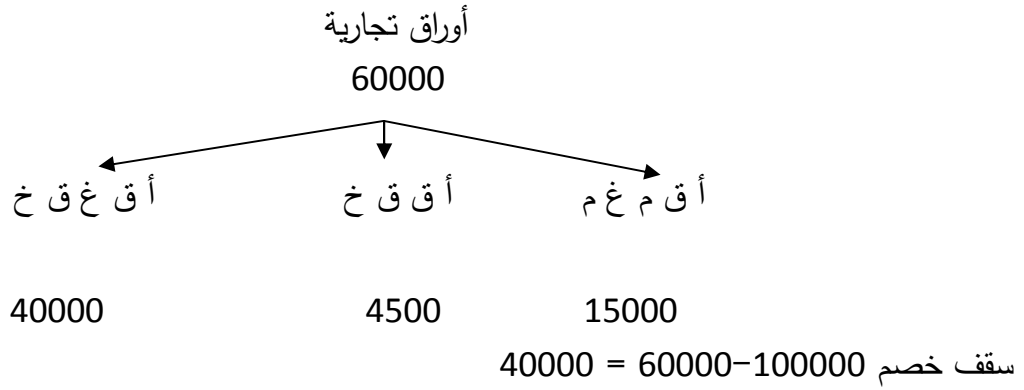
✓ الأموال الخاصة في النظام المالي والمحاسبي لا تعتبر من الخصوم ووضعها في ذلك الجانب (الخصوم) كونها تتعلق بالتوازن المالي لأنها ليست لها استحقاقات وهي تمثل الفرق بين الخصوم والأصول.

▪ أوراق القبض: هي أوراق تجارية تتحصل عليها المؤسسة من خلال عملياتها التجارية بحيث تعطي لها الحق في الاستفادة من المبلغ في أجل مستقبلي عادة ما تكون 90 يوم ولما تكون المؤسسة في حالة نقص في السيولة عادة ما تتوجه للبنك أجل هذا الاستحقاق ليحصل على المبلغ الكلي ويستفيد من الفرق ان التعامل مع البنك يسمح بالاتفاق على مستوى عمليات الخصم ويسمى بسقف الخصم (هي التزامات خارج محاسبة أي تحصيل خاطئ من ناحية مالية تاريخ استحقاقها لم يحن بعد). نحصل من خلالها على سيولة بمجرد تقديمها للبنك مع احترام سقف السيولة.

أوراق القبض قابلة للخصم = سقف الخصم - أوراق القبض المخصومة غير مستحقة (أ ق م غ م)
هي أوراق تبقى ضمن قيم قابلة للتحقيق (ق ق ت) ولن تتحول إلى سيولة إلا عند تاريخ استحقاقها
أوراق القبض الإجمالية = أوراق القبض قابلة للخصم + أ ق م غ م + أوراق قبض غير قابلة للخصم



مثال: لدينا أوراق تجارية إجمالية بـ 100000 وكان سقف الخصم 60000 وأوراق مخصصة وغير مستحقة 15000



أصول	مبالغ	خصوم	مبالغ
ق ق ت		د ق أ	
أق م غ م	15000	سلفيات	40000
أق غ ق خ		أق م غ م	
قيم جاهزة			
أق ق خ	45000		
			15000

- **أعباء مسجلة سلفاً:** مثال: مؤسسة استأجرت محلا مدة سنة من جوان 2020 إلى جوان 2021 مبدأ المحاسبة هو استقلالية الدورات أي كل دورة تتحمل إيرادات ونفقات خاصة بها (تابعة لها) . دورة 2020 مستقلة عن دورة 2021 ومنه نحمل 2020 عبئ إيجار 7 أشهر وليس سنة، ومنه 5 أشهر متبقية سوف تكون لنا أعباء مسجلة سلفاً.

3- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يعرف التوازن المالي بأنه " الحالة التي يظل معها رصيد النقدية، في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة أجل، وكذلك يحقق السيولة للمؤسسة"¹.

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها²:

- رأس مال العامل FR
- احتياجات رأس مال العامل BFR
- الخزينة TR

الفرع الأول: رأس مال العامل FR

من أهم التعاريف التي حضي بها رأس المال العامل نذكر منها:

التعريف 01: رأس المال العامل هو هامش أو فائض الأموال الدائم على الأصول الثابتة³.

التعريف 02: رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، وهو يمثل هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي⁴.

❖ كيفية حساب رأس مال العامل:

يحسب رأس المال العامل وفق علاقتين⁵:

• من أعلى الميزانية

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر: بسكرة، 2008، ص19، 20

² شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2010، ص118-121.

³ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير للتحليل المالي، دار المحمدية العامة، ج1، الجزائر، 2004، ص45.

⁴ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2000، ص59.

⁵ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012، ص33.

- من أسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

❖ أنواع رأس المال العامل

وتتمثل فيما يلي:

أ- رأس مال العامل الخاص FRP: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وحسب العلاقة¹:

رأس مال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الأصول الثابتة

وبتعويض الأموال الخاصة بـ (الخصوم - مجموع الديون) ونعوض الأصول الثابتة بـ (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على:

رأس المال العامل الخاص = (الخصوم - مجموع الديون) - (الأصول - الأصول المتداولة) ومنه:

رأس مال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

ب- رأس مال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع الأصول التي تستغرق سرعة دورانها في مدة سنة أو أقل وتشمل كل من قيم الاستغلال القيم غير محققة والقيم الجاهزة.

ويكتب بالعلاقة التالية²:

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

ج- رأس مال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون

وهنا لا ينظر إلى الديون المفهوم السلبي لها بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال .

ويكتب بالعلاقة التالية³:

رأس مال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

² - المرجع أعلاه، ص 47.

³ - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 39.

❖ الدلالة المالية لرأس المال العامل FR


محتوى هذه القاعدة أنه يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات لنقادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب¹.

وفي هذا الصدد نتوجه الى دراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور:

- منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويمكن حصر ثلاث حالات وهي²:
- ✓ حالة رأس المال العامل موجب:

في هذه الحالة يعبر رأس مال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية طويلة الأجل جديدة وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم 08: رأس المال العامل موجب



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
	FR > 0 فائض التمويل
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.


- ✓ حالة رأس المال العامل سالب:

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية طويلة الأجل وبالتالي على المؤسسة البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل وذلك على النحو التالي:

¹ - عدنان التايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 68.

² - الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الشكل رقم 09: رأس المال العامل سالب



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
	FR<0 عجز في التمويل
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

✓ حالة رأس المال العامل FR=0

هي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام بين هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية (لا عجز ولا فائض) .

الشكل رقم 10: رأس المال العامل معدوم FR=0



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

• منظور أدنى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل فهو يبين قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة لأجل تسديد القروض قصيرة الأجل ونميز ثلاث حالات:

الحالة الأولى $FR>0$: أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل حيث أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان وهو رأس المال العامل.

الحالة الثانية $FR<0$: أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل وهذا يعبر على أن المؤسسة عاجزة عن تسديد المستحقات في الأجل القصيرة.

الحالة الثالثة $FR=0$: أي أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل، وهذا يعبر على أن المؤسسة تمكنت من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض أو عجز وهي حالة نادرة الحدوث.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها الفرق بين احتياجات التمويل وموارد التمويل لدورة الاستغلال¹.

حيث يتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية²:

$$\text{احتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

أو بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

وقد تم استبعاد قيم جاهزة (النقدية) التي لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

❖ الدلالة المالية لاحتياجات رأس المال العامل

إن طبيعة نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه تغير مستمر في احتياج رأس المال العامل حيث نميز الحالات التالية³:

الحالة الأولى $BFR > 0$: معناه أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة بمعنى أن الموارد لا تغطي احتياجات الدورة والمؤسسة في حاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل.

الحالة الثانية $BFR < 0$: هذا يدل على أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة بمعنى أن الموارد تغطي احتياجات الاستغلال ويبقى فائض للمؤسسة في شكل سيولة لمواجهة الأخطار.

¹ - مليكة زغيب ونعيمة غلاب، دراسة السلوك المالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص52.

² - نفس المرجع السابق، ص52.

³ - الراوي خالد وهيب، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2000، ص408.

الفرع الثالث: الخزينة

هي الوضعية الصافية للسيولة في لحظة معينة والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي في المؤسسة¹.
وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين²:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

ويمكن تحديد الخزينة بيانياً حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 11: تحديد الخزينة



المصدر: خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص81.

❖ الدلالات المالية (حالات الخزينة)

وتتمثل هذه الحالات فيما يلي³:

- الخزينة موجبة $TR > 0$: أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة التوازن المالي محقق إذا لم يكن هناك تجميد للسيولة مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.
- الخزينة سالبة $TR < 0$: في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها وهنا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقتصرها من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

¹ - مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص53.

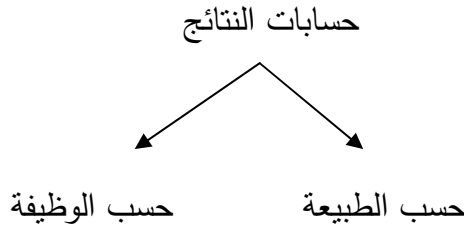
² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

- الخزينة معدومة $TR=0$: أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة .

ثانيا- تحليل النشاط (تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير)

حسب النظام المحاسبي المالي يمثل حساب النتيجة قائمة ملخصة للتكاليف والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة، لا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ القبض أو التسديد مطبقين في ذلك مبدأ محاسبة الالتزام وتظهر عن طريق الفرق بين الإيرادات والتكاليف النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة .



1. أهمية حساب النتائج

يوضح الكيفية التي تجمع فيها ثروة المؤسسة وذلك من خلال إبراز كيفية تكوين الثروة الإيرادات وكيفية تخفيض التكاليف دون توضيح هل تم قبض أو تسديد هذه الثروة (يوضح جدول تدفقات الخزينة) وهذا مرورا بحساب عدة نتائج وسيطية قبل الوصول إلى النتيجة الصافية للدورة والتي تعبر عن الرصيد الصافي للثروة المحققة في دورة مالية بعد اقتطاع الضرائب على الأرباح.

2. الأرصدة الوسيطة للتسيير

تتمثل هذه النتائج فيما يلي:

- القيمة المضافة: تشير إلى الفرق بين إنتاج الدورة واستهلاكات الدورة (أو استهلاكات وسيطية)

$$\text{القيمة المضافة} = \text{إنتاج الدورة} - \text{استهلاك الدورة}$$

حيث أن:

$$\text{إنتاج الدورة} = \text{المبيعات من البضائع والمنتجات والخدمات} + \text{التغير في المخزون} + \text{إنتاج المؤسسة}$$

$$\text{لصالحها (يسمى بإنتاج مثبت)} + \text{إعانات الاستغلال المحصل عليها.}$$

$$\text{استهلاك الدورة} = \text{تكلفة شراء البضائع والمواد المستهلكة} + \text{الخدمات المشتراة الخارجية}$$

القيمة المضافة تعتبر كمقياس لحجم المؤسسة، تعتبر أيضا كمقياس لدرجة إنتاجية بعض العناصر أي مدى مساهمة عنصر معين أي عنصر في خلق القيمة المضافة، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على كانت هذه النسبة مرتفعة دل على ارتفاع إنتاجية ذلك العنصر إنتاجية ذلك العنصر ذلك يستحسن ان يقارن هذه النتائج مع نتائج المؤسسات المنافسة في القطاع مع نتائج المؤسسات المنافسة في القطاع.

- **الفائض الخام للاستغلال EBE** : هو هامش إجمالي مرتبط بأنشطة الإستغلال في المؤسسة

الفائض الخام للاستغلال EBE = القيمة المضافة - مصاريف المستخدمين - ضرائب ورسوم

- **النتيجة العملياتية RO:**

النتيجة العملياتية = الفائض الخام للاستغلال + إيرادات عملية أخرى - أعباء عملية أخرى + استرجاع مؤونات وتدني القيمة - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وتدني القيمة

النتيجة العملياتية تدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال في دورة الاستثمار معا في خلق الثروة .
إن الاستثمارات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة ولكن يتم استغلالها لغرض حساب النتائج أي لا تظهر الاستثمارات ولكن تظهر اثر استخدامها وهو تدهور قيمتها بالقدر النفع تحملته الدورة لها مخصصات الاهتلاكات والمؤونات

- **النتيجة المالية:** تعبر عن أثر النشاطات المالية التي قامت بها المؤسسة على تكوين الثروة.

النتيجة المالية = إيرادات مالية - أعباء مالية

- **النتيجة العادية أو نتيجة النشاطات العادية:** تعبر عن نتيجة النشاط العادي للمؤسسة بما فيه النشاط عندما نريد حساب المرودية الاقتصادية يستحسن الاعتماد على النتيجة العملية فقط أو الفائض الخام للاستغلال لغياب اثر النشاط المالي على تكوين الثروة.

النتيجة العادية = النتيجة المالية + النتيجة العملياتية

- **النتيجة العادية بعد الضريبة:**

النتيجة العادية بعد الضريبة = نتيجة العادية - ضريبة الدورة (ضريبة على ارباح +/-) التغير في الضرائب المؤجلة).

- **النتيجة غير العادية:**

النتيجة غير العادية = إيرادات غير عادية - أعباء غير عادية

- **نتيجة الدورة:**

نتيجة الدورة = نتيجة صافية للنشاطات العادية (النتيجة العادية بعد الضريبة) + النتيجة غير العادية

ثالثا - التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتشخيص في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

1. مفهوم النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها:

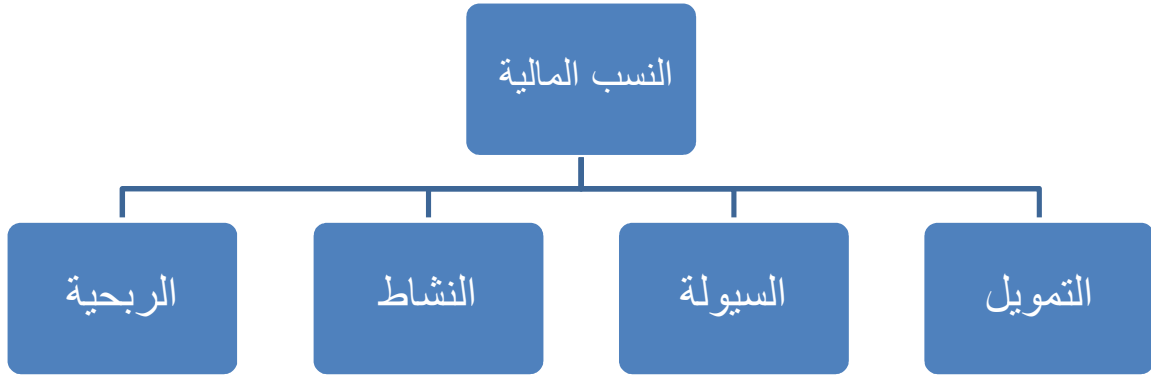
التعريف الأول: هي علاقة بين مقدارين مميزين للحالة المالية وكذا إمكانيات ونشاط المؤسسة، يستطيع المشخص المالي بناء على النتائج المسجلة بواسطة النسب إعداد دراسة تشخيصية ونقدية للمؤسسة، يمكن فحص النسبة من خلال تطورها خلال عدة سنوات من أجل تحديد الاتجاه والاختيار المعد من طرف المؤسسة¹.
التعريف الثاني: العلاقة بين متغيرين تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مظللا عندما يكون منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها البعض حتى نتمكن من الوصول على صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة².

2. أنواع النسب المالية

بالرغم من تنوع وتعدد مداخل التشخيص المالي إلى أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى مجموعات وهي (نسب التمويل، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية).
تشمل كل مجموعة من المجموعات السابقة على عدد كبير من العلاقات المحتملة، وسنكتفي بأهم النسب والأكثر شيوعا في تحليل المراكز المالية.

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية المالية حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 12: تقسيمات النسب المالية



المصدر: خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص82.

❖ نسب التمويل (النسب الهيكلية):

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تتمثل في تزايد الاعتماد على القروض

¹ - خميسي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص93.

² - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص44.

في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، فنسب التمويل تكتسب أهمية خاصة الأطراف المعنية بالمؤسسة¹.
وتتوزع هذه النسب إلى:

✓ **نسبة التمويل الدائم:** توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، وتسمح هذه النسبة من إعطاء حكم على مستوى السيولة وملائمة المؤسسة، وتعطى هذه النسبة وفق العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة في صالح المؤسسة يجب أن تكون أكبر أو تساوي الواحد ونميز ثلاث حالات³:

- إذا كانت (النسبة ≤ 1): هذا يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أي وجود رأس مال عامل موجب ووجود هامش امان مالي يمكن للمؤسسة أن تغطي به بعض أو جزء من أصولها المتداولة.
 - إذا كانت (النسبة ≥ 1): يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة أي وجود رأس مال عامل سالب وعلى المؤسسة الاعتماد على مصادر تمويل دورية في تمويل أصولها الثابتة.
 - إذا كانت (النسبة = 1): تعتبر حالة مثلى نادرة الحدوث حيث تتساوى الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة.
- ✓ **نسب التمويل الخاص (الذاتي):** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة لاستثمارات المؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة في صالح المؤسسة يجب أن تفوق 0.5 حتى نقول أن المؤسسة تحصلت على أغلب استثماراتها من خلال أموالها الخاصة وبالتالي تعتبر الوضعية مريحة كما تمكنا هذه النسبة من معرفة مقدار الديون طويلة الأجل التي تحتاجها المؤسسة لتغطية باقي استثماراتها.

نسب المديونية: هي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها⁵.

✓ **نسبة الاستقلالية المالية (التبعية المالية):** لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 295.

³ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 85.

⁴ Pierre Ramage ، Analyse et diagnostic financier ، édition d'organisation ، paris ، 2001 ، p131.

⁵ - خليفة اسيا، مطبوعة محاضرات، التحليل المالي المتقدم، جامعة تيارزة، 2020-2021، ص 41-42.

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.3 لأنها تقيس مدى استقلالية المؤسسة عن دائئها فيجب أن لا تتخضض عن هذه النسبة وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشككة بأكثر من 50% من الديون.

✓ **نسبة قابلية التسديد:** تعبر عن مقدار الديون المستعملة في تمويل أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

يهتم بنسبة قابلية تسديد البنك أو المقرض وهذا لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها من ديون فيستحسن أن لا تزيد عن 0.5 فإذا زادت عن هذه النسبة سيتردد البنك في إعطاء قرض للمؤسسة.

❖ **نسب السيولة:**

تسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المستحقة الأداء خلال الفترة المالية، أي مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها على نقدية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل¹.

✓ **نسب السيولة العامة (نسبة التداول):** توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون قصيرة الأجل، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة، كلما ارتفعت هذه النسبة وهذا ما تبينه الحالات الآتية³:

• إذا كانت (النسبة < 1):

هذا يعني أن الأصول المتداولة كافية لتسديد (تغطية) الديون قصيرة الأجل (توازن مالي جيد)

• إذا كانت (النسبة > 1):

هذا يعني أن الأصول المتداولة غير كافية لتسديد (تغطية) الديون قصيرة الأجل والوضعية المثالية لهذه النسبة أن تغطي (الأصول المتداولة) مرتين الديون قصيرة الأجل.

• إذا كانت (النسبة = 1):

هذا يعني أن الأصول المتداولة مساوية للديون قصيرة الأجل، بمعنى (توازن مالي ادنى).

✓ **نسبة السيولة المختصرة:** وتحسب وفق العلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = [\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}] \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

¹ - سعود جايد العامري، عبد الستار مصطفى الصياح، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص57.

² - حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص86.

³ - دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص85.

⁴ - عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، بدون سنة نشر، ط2، ص73.

وهي عبارة عن نسبة الأصول سريعة التداول إلى الخصوم المتداولة والوصول إلى هذه النسبة ينبغي تقسيم الأصول المتداولة إلى نوعين:

- أصول سريعة التداول كالنقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم.

- الأصول المتداولة أقل سيولة ويمثلها المخزون السلعي وسبب استبعاد المخزون السلعي يرجع إلى أنه يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، كما أن هناك احتمالا في عدم التمكن من بيعه بالمرة.

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي المؤسسة ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية حددا الأدنى 0.3 وحددا الأقصى 0.3.

✓ **نسبة السيولة الجاهزة:** توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل

باستخدام النقدية المتاحة، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون¹.

وتحسب نسبة السيولة الجاهزة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

والوضعية المثالية لهذه النسبة أن تكون محصورة بين $0.2 \leq \text{النسبة} \leq 0.3$.

❖ نسب النشاط:

بالإضافة إلى نسب السيولة توجد مجموعة أخرى من النسب المكتملة (نسب النشاط) التي يتم استخدامها بهدف زيادة فعالية التحليل المالي ويقصد بذلك أن نسبة السيولة العامة والمختصرة والسريعة تعبر عن الجانب الكمي في التحليل فقط فيكون مدلوله ناقصا ما لم يستكمل بأدوات تحليل أخرى تعبر عن الجانب النوعي للأصول التي تدخل في حساب قيمة كل منها، ومن بين هذه النسب نجد²:

أ- **نسب دوران المخزون:** ندرس هذه النسب نظرا للحركة البطيئة للمخزونات والتي تعد مكلفة بالنسبة للمؤسسة (مصاريف التخزين) بالإضافة إلى تجميد السيولة لذلك على المسير المالي محاولة ترشيد دوران المخزونات بكل أنواعها.

▪ **المؤسسة التجارية:** في هذا النوع من المؤسسات يكون النشاط عبارة عن شراء بضاعة وبيعها على حالتها مقابل هامش ربح وهنا سندرس أولا المدة المتوسطة بين تاريخ شراء البضاعة وتاريخ بيعها بالأيام.

$$\text{مدة دوران البضائع} = (\text{متوسط مخزون البضاعة} \div \text{تكلفة شراء البضاعة}) \times 360 \text{ يوم}$$

حيث يحسب متوسط مخزون البضاعة بطرح مخزون أول مدة من مخزون ثاني مدة ثم نقسم على اثنان وتؤدي زيادة مدة دوران البضاعة إلى ارتفاع احتياج رأس المال العامل للاستغلال الذي يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة.

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - خليفة آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

كما يمكننا أيضا معرفة عدد الطلاب من البضاعة سنويا من خلال العلاقة التالية:

$$\text{عدد دوران البضاعة} = \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة} / \text{متوسط مخزون البضاعة}$$

▪ المؤسسة الصناعية: التي يتمثل نشاطها في شراء المواد الأولية بغرض تحويلها إلى منتجات ومن بين المخزونات المتعامل بها نجد:

- المواد الأولية: لمعرفة المدة بالأيام التي تفصل بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ خروجها للورشات بغرض التصنيع.

تحسب مدة دوران المواد الأولية بالعالية التالية.

$$\text{مدة دوران المواد الأولية} = (\text{المخزون المتوسط من المواد الأولية} / \text{تكلفة شراء المواد الأولية}) \times 360 \text{ يوم}$$

- المنتجات: نقيس المدة الفاصلة ما بين تاريخ دخول المنتجات تامة الصنع إلى المخزن وتاريخ بيعها، وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة دوران المنتجات} = \text{المخزون المتوسط للمنتجات} / \text{تكلفة الإنتاج السنوية للمنتجات} \times 360 \text{ يوم}$$

إذا ارتفعت هاتين المديتين (دوران المواد الأولية ودوران المنتجات) فهذا سيؤدي إلى ارتفاع في احتياج رأس المال العامل للاستغلال مما يؤدي إلى تجميد سيولة المؤسسة في شكل مخزونات.

ب- نسبة دوران الزبائن: الهدف من حساب هذه النسبة هو معرفة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها بغرض التسديد، فتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الزبائن} = \text{[(الزبائن + أوراق القبض) / المشتريات السنوية]} \times 360 \text{ يوم}$$

يجب أن لا تزيد مدة تسديد الزبائن عن 90 يوما ويجب أن تكون هذه المدة أقل من مدة التسديد للموردين.

ج- نسبة دوران الموردين: من خلال هذه النسبة يمكن معرفة المدة التي يمنحها المورد للمؤسسة كأجال للوفاء بالتزاماتها اتجاهه، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الموردين} = \text{[(الموردون + أوراق الدفع) / المشتريات السنوية]} \times 360 \text{ يوم}$$

❖ نسب الربحية (المردودية):

تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية فنسبة المردودية تعطي إجابات نهائية في الكفاءة العامة للمؤسسة¹.

تتمثل نسب المردودية فيما يلي:

¹ - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، ط2، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، 1998، ص78.

الجدول رقم (10): نسب المردودية

أنواع المردودية	طريقة حسابها	دالاتها
المردودية التجارية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$	تقيس الربح الذي تحققه المؤسسة من خلال مبيعاتها.
المردودية الاقتصادية	$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$	تقيس هذه النسبة الفعالية الاقتصادية في استخدام الاصول المتاحة للمؤسسة في اطار النشاط الاستغلالي.
المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية تمكنها من الاستمرار في نشاطها، وهذه النسبة تجعل من الممكن تقييم ربحية المؤسسة من وجهة نظر المساهمين.

Source: pierre ramage, analyse et diagnostic financier, Édition d'organisation, paris, 2001, p139.

رابعاً - مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

يواجه الأفراد الذين يقومون بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مشاكل وعراقيل عديدة نذكر منها¹:

1- مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية:

صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع وعدم تماثلها يؤدي طبعاً إلى ارتفاع درجة الخطر من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال والذين يبحثون عن فرص الاستثمار، مما يؤدي بها إلى بناء توقعاتهم على أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق، ضف إلى ذلك عدم جودة المعلومة والتي تعكس ضعف الخبرة المالية لأنها معدة في الغالب وفقاً لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى إبداء الصورة الصادقة والوفية عن المؤسسة.

2- مشكلة استخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة:

تعتبر النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أن الاستعمال المستمر لها دون إيجاد إطار نظري عملي يبرز هذا الاستعمال أدى إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث أشار إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية والمتمثلة في:

- ✓ الطريقة التناسبية.
- ✓ التأثير بالطرق المحاسبية.
- ✓ مدى تنوع أنشطة المؤسسة.
- ✓ التوزيع الاحتمالي للنسب المستعملة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011، ص 311.

3- محدودية استخدام النسب المالية:

حيث يهدف استخدام النسب المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- ✓ تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم صحتها اعتمادا على معطيات وبيانات تاريخية.
- ✓ كما تستخدم من طرف المؤسسات المالية لتقدير ملائمة المؤسسات عند التمويل من الخارج.
- ✓ تستخدم لمقارنة طرق تسيير المقاولات وإعداد المخطط الاستراتيجي.

4- صعوبة التحليل المالي في مؤسسة في حالة نمو:

للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم بإجراء تشخيص في عدة مستويات (تجارية، إنتاجية، مالية، استراتيجية... الخ) متبوعا بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج باقتراحات وتوصيات. إلا أن استعمال معطيات حول المؤسسة دون العلم بصعوبتها يمكن أن يؤدي بالمحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبيا، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة اضطرابات في درجة سيولتها وبالتالي التأثير على مجموع متغيراتها المالية.

تمارين تطبيقية:

التمرين 01: أعطيت لك الميزانية المبعثرة لمؤسسة "أ" بتاريخ 31/12/ن والمطلوب منك إعداد الميزانية المالية وحساب مؤشرات التوازن المالي . شهرة المحل 15000، سندات المساهمة 27500، سندات التوظيف 9000، النتيجة الصافية 15000، مؤونة مكونة لقضية في المحكمة وينتظر اصدار الحكم بعد شهرين 10000، حسابات جارية بنكية للمؤسسة 3500، ديون الاستغلال 20000، قروض بنكية 45000، الجزء المستحق خلال السنة 10000. أراضي 30000، بضائع 40000، تجهيزات 10000، احتياطات 40000، سلفات مصرفية 20000، حقوق الملكية الصناعية والتجارية 10000، مباني 40000، زبائن 30000، إقراضات 15000 يتم تسديد 5000 من هذا المبلغ خلال الـ 12 شهر القادمة، رأس المال 30000، ديون الموردون 40000.

الحل:

الميزانية المالية 31/12/ن

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
130000	الأموال الدائمة	142500	الأصول غير الجارية
85000	الأموال الخاصة	80000	تثبيتات مادية
30000	رأس المال	30000	أراضي
15000	النتيجة الصافية	10000	تجهيزات
40000	احتياطات	40000	مباني
45000	الخصوم غير جارية (د ط م أ)	38500	تثبيتات مالية
45000	قروض بنكية	27500	سندات المساهمة
		10000	إقراضات
		25000	تثبيتات معنوية:
		15000	شهرة المحل
		10000	حقوق الملكية الصناعية والتجارية
100000	الخصوم الجارية (د ق أ)	87500	الأصول الجارية
10000	مؤونة	40000	المخزونات
20000	ديون الاستغلال	40000	بضائع
10000	قروض بنكية	35000	قيم قابلة لتحقيق
40000	ديون الموردون	30000	زبائن
20000	سلفات مصرفية	5000	إقراضات

		12500	قيم جاهزة (المتاحات)
		9000	سندات التوظيف
		3500	حسابات جارية بنكية
230000	مجموع الخصوم	230000	مجموع الأصول

حساب مؤشرات التوازن المالي:

النتيجة	العلاقة	القانون	المؤشر
12500-	142500 - 130000	أموال دائمة - أصول غير جارية	رأس مال العامل
5000-	(20000-100000)- (12500-87500)	(أصول جارية-متاحات) - (خصوم جارية-سلفات)	إحتياج رأس مال العامل
7500-	5000 + 125000-	رأس مال العامل - إحتياج رأس مال العامل	الخبزينة

التمرين 02: إليك الميزانية المالية المختصرة في 2020/12/31 لمؤسسة (x):

الأصول	المبالغ	النسب (%)	الخصوم	المبالغ	النسب (%)
الأصول الثابتة	341000	74.5%	الأموال الخاصة	252900	55.2%
مجموع أصول متداولة	117000	25.5%	مجموع الديون	205100	44.77%
قيم الاستغلال	6000	13.1%	ديون طويلة الأجل	65000	14.19%
قيم قابلة للتحقيق	45000	9.82%	ديون قصيرة الأجل*	140100	30.58%
قيم جاهزة	12000	2.62%			
مجموع الأصول	458000	100%	مجموع الخصوم	458000	100%

* الديون المالية = 25000 دج

المطلوب: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام :

1- مؤشرات التوازن المالي

2- النسب المالية

الحل:

1- التحليل باستعمال مؤشرات التوازن:

المؤشرات	القانون	المبلغ
FR	أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل =	140100-11700 =
BFR	(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الاجل - ديون مالية)	10100
TR	BFR-FR=	-33200

التعليق:

FR سالب يدل على أن:

- أصول متداولة لا تغطي ديون قصيرة الأجل

- غياب هامش أمان مالي

وبالتالي المؤسسة تعجز عن تغطية مستحققاتها في الأجل القصير لعدم توفرها على السيولة اللازمة.

BFR موجب يدل على أنه هناك احتياج مالي.

أي الديون قصيرة الأجل ماعدا الديون المالية لا تغطي احتياجات التمويل الدورية.

TR سالبة يعني أن FR أقل من BFR

وبالتالي المؤسسة في حالة عجز عن توفير السيولة الكافية لتغطية الديون المستحقة وعليه هناك عجز

هيكلي.

2- التحليل باستعمال النسب المالية:

نسب التمويل	التطبيق	قيمتها
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة = $\frac{65000 + 252900}{341000}$ = 0.93	93.2%
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة = $\frac{252900}{341000}$ = 0.74	74%
نسبة رأس المال العامل	ر.م.ع.ص.إ. = $\frac{23100}{117000}$ = 0.93	19%
	أصول متداولة	

- نسبة التمويل الدائم أقل من 1 يعني أن ر.م.ع.ص.إ سالب

والأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة تغطية جزئية

إضافة إلى أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل كمصدر للتمويل

- نسبة التمويل الخاص أقل من 1 : تدل على أن الأموال الخاصة لا تغطي كليا الأصول الثابتة، بالتالي

الاعتماد على جزء من ديون طويلة ومتوسطة الأجل للتمويل.

- نسبة رأس المال العامل ~ 0: يعني أن ر.م.ع يساهم ب 19% في تمويل الأصول المتداولة.

نسب المردودية:		
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة	$\frac{252900}{205100} = 1.23 = 123\%$
نسبة مديونية طويلة ومتوسطة الأجل	د.ط.و.م.أ	$\frac{65000}{205100} = 0.31 = 31.69\%$

- نسبة الاستقلالية المالية تدل على أن الأموال الخاصة أكبر من الديون بالتالي هذه المؤسسة مستقلة ماليا.

- الديون الطويلة والمتوسطة الاجل تمثل 31.69% من مجموع الديون يعني أن المؤسسة تعتمد أكثر على الديون القصيرة الأجل.

نسب السيولة والخزينة:		
نسبة السيولة العامة	أموال متداولة	$\frac{117000}{140100} = 0.83 = 83.5\%$
نسبة الخزينة الإجمالية	أصول متداولة - ق. استغلال	$\frac{60000 - 117000}{140100} = 0.4 = 40.6\%$
نسبة الخزينة الآتية	ق. جاهزة	$\frac{12000}{140100} = 0.08 = 8.56\%$

- نسبة السيولة العامة أقل من 1 : يعني أن المؤسسة عاجزة عن تسديد ديون قصيرة الأجل بصفة كلية بواسطة تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة.

- نسبة الخزينة الإجمالية تدل على انه تم تسديد د.ق.أ بنسبة 40% بواسطة قيم محققة وقيم جاهزة

- نسبة الخزينة الآتية إذا كانت مرتفعة فالمؤسسة تعاني من التسيير السيء للخزينة.

التمرين 03: لتكن الميزانية المالية للمؤسسة (أ) في 2018/12/31 متشكلة من العناصر الموضحة في

الأسفل:

الأصول	مبالغ	الخصوم	مبالغ
أصول ثابتة	أموال دائمة
تثبيات بقرض إيجاري	أموال خاصة
تثبيات أخرى	خصوم غير جارية
		قروض بنكية
		قرض إيجاري
الأصول المتداولة	خصوم جارية
مخزونات	قروض بنكية
قيم قابلة للتحقيق	قرض إيجار
قيم جاهزة	سلفات بنكية جارية
مجموع الأصول	400000	مجموع الخصوم	400000

إذا أعطيت لك المعلومات التالية:

- تم الحصول على تثبيات مادية بقيمة 100000 دج في 2015/01/01 عن قرض إيجاري لمدة 05 سنوات، في حين أن مدة استعمال (المنفعة) هذا التثبيات هي 05 سنوات.
- نسبة الهيكل التمويلي الخاص هي 25% من إجمالي هيكل التمويل، نسبة الديون قصيرة أجل هي 62.5% من إجمالي الخصوم، قيمة القروض البنكية هي 150000.
- نسبة سيولة الأصول هي 35%، نسبة السيولة الفورية هي 12%، نسبة السيولة المختصرة هي 40%.

المطلوب:

- بعد إجراء التعديلات الضرورية قم بإتمام الميزانية المالية؟
- حساب مؤشرات التوازن المالي؟ مع إعطاء تحليل مالي بسيط لها.

الحل:

1- إعداد الميزانية المالية للمؤسسة أ في 2018/12/31:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
150000	أموال دائمة	260000	أصول ثابتة
100000	أموال خاصة	20000	تثبيات بقرض إيجاري
50000	خصوم غير جارية	240000	تثبيات أخرى
50000	قروض بنكية		
00	قرض ايجاري		
250000	خصوم جارية	140000	الأصول المتداولة
100000	قروض بنكية	40000	مخزونات
20000	قرض ايجار	70000	قيم قابلة للتحقيق
130000	سلفات بنكية جارية	30000	قيم جاهزة
400000	مجموع الخصوم	400000	مجموع الأصول

- تم الحصول على تثبيات مادية بقيمة 100000 دج في 2015/01/01 عن قرض إيجاري لمدة 05 سنوات، في حين أن مدة استعمال (المنفعة) هذا التثبيت هي 05 سنوات:

$$\text{قسط أهتلاك الأصل والقرض} = \frac{\text{القيمة الأصلية للأصل}}{\text{مدة المنفعة أو مدة القرض}} = \frac{100000}{5} = 20000$$

$$\text{الاهتلاك المتراكم} = \text{قسط الاهتلاك} \times \text{مدة المستعملة (المهتلكة)} = 4 \times 20000 = 80000$$

$$\text{القيمة المتبقية للأصل والقرض} = \text{قيمة الأصل أو القرض} - \text{الاهتلاك المتراكم أو الأقساط المدفوعة} = 100000 - 80000 = 20000$$

20000 هي دين قصير الأجل لان الميزانية الختامية لسنة 2018 هي عبارة عن ميزانية افتتاحية للسنة 2019.

- نسبة الهيكل التمويلي الخاص هي 25% من إجمالي هيكل التمويل، نسبة الديون قصيرة أجل هي 62.5% من إجمالي الخصوم، قيمة القروض البنكية هي 150000.

الهيكل التمويلي = أموال خاصة (هيكل تمويلي خاص) + مجموع الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة (هيكل تمويلي خارجي).

$$\text{الهيكل التمويلي} \leftarrow 400000 \leftarrow 100\%$$

$$\text{الهيكل التمويلي الخاص} \leftarrow x \leftarrow 25\%$$

$$\text{الهيكل التمويلي الخارجي} \leftarrow x \leftarrow 75\%$$

$$\text{ومنه الهيكل التمويلي الخاص (أموال خاصة)} = (400000 * 25) / 100 = 100000$$

$$\text{الهيكل التمويلي الخارجي (مجموع الديون)} = (400000 * 75) / 100 = 300000.$$

* نسبة الديون قصيرة أجل هي 62.5% من إجمالي الخصوم:

$$\text{الخصوم الجارية / مجموع الخصوم} = 62.5\% = 400000 / \text{أي الخصوم الجارية} = 62.5\%$$

$$\text{ومنه الخصوم الجارية (ديون قصيرة أجل)} = 400000 * 62.5\% = 250000$$

$$\text{إذا الخصوم غير الجارية (ديون طويلة ومتوسطة الأجل)} = \text{مجموع الديون} - \text{الديون قصيرة الأجل} = 300000 -$$

$$50000 = 250000 -$$

$$\text{بما أن القرض الإيجابي طويل الأجل} = 00 \text{ ومنه القروض البنكية طويلة الأجل} = 50000.$$

$$\text{أما القروض البنكية قصيرة الأجل} = \text{مجموع القروض البنكية} - \text{القروض البنكية طويلة الأجل} = 150000 -$$

$$50000 = 100000.$$

$$\text{السلفات البنكية} = \text{الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)} - \text{قرض إيجاري قصير أجل} - \text{قروض بنكية قصيرة$$

أجل

$$\text{السلفات} = 100000 - 20000 - 250000 = 130000$$

- نسبة سيولة الأصول هي 35%، نسبة السيولة الفورية هي 12%، نسبة السيولة المختصرة هي 40%.

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول} = 35\% \text{ ومنه الأصول المتداولة} = 400000 * 0.35 =$$

$$140000.$$

$$\text{مجموع الأصول} = \text{أصول ثابتة} + \text{أصول متداولة} . \text{ ومنه أصول ثابتة} = 400000 - 140000 =$$

$$260000.$$

$$\text{أي أن تثبيبات أخرى} = 260000 - 20000 = 240000.$$

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة أجل} . \text{ ومنه القيم الجاهزة} = 250000 * 0.12 =$$

$$30000.$$

نسبة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل.

$$\text{ومنه (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة)} = 250000 * 0.4 = 100000 . \text{ إذا قيم قابلة للتحقيق} = 100000 -$$

$$70000 = 30000$$

$$\text{المخزونات} = \text{أصول متداولة} - \text{قيم قابلة للتحقيق} - \text{قيم جاهزة} = 140000 - 70000 - 30000 = 40000.$$

2- حساب مؤشرات التوازن المالي:

المؤشر	القانون	العلاقة	النتيجة
رأس مال العامل FR	أموال دائمة - أصول ثابتة	260000 - 150000	110000 -
إحتياج رأس مال العامل BFR	(أصول متداولة - قيم جاهزة) - (خصوم جارية - سلفات بنكية جارية)	-(30000 - 140000) (130000 - 250000)	10000 -
الخبزينة TR	رأس مال العامل - إحتياج رأس مال العامل أو	(110000 -) - (10000 -)	100000 -

100000-	130000 - 300000	خزينة الأصول - خزينة الخصوم
---------	-----------------	-----------------------------

التعليق:

$FR < 0$: الأموال الدائمة لم تغطي كل الأصول الثابتة، مما أدى إلى وجود عجز في دورة الاستثمار سوف يغطي بموارد قصيرة الأجل.

$BFR < 0$: ليس هناك احتياج لرأس مال العامل في دورة الإستغلال لأن الديون القصيرة الأجل ماعدا السلفات غطت قيم المخزونات والقيم القابلة للتحقيق، مما أدى إلى وجود فائض في الموارد قصيرة الأجل أستعملت في تمويل جزء من الأصول الثابتة طويلة أجل.

$TR < 0$: هناك عجز في ميزانية المؤسسة ناتج عن دورة الاستثمار.

الوضعية المالية للمؤسسة ليست جيدة لانها تقوم بتمويل استخدامات طويلة أجل بموارد قصيرة أجل مما يؤدي إلى إفلاس المؤسسة لاحقا.

التمرين 04: لتكن الميزانية المالية للمؤسسة (أ) في 2018/12/31 كما هي مبينة في الجدول، حيث تم الحصول على تثبيئات مادية بقيمة 100000 دج في 2016/01/01 عن قرض إيجاري لمدة 05 سنوات، يهتلك خطيا . كما قدرت أوراق القبض الإجمالية بـ 25000 دج أما المخصومة غير المستحقة خلال 2018 بـ 6000 دج، وكان سقف الخصم 7000 دج . تشكيل مؤونة بـ 20000 دج في 2018 للزيائن المشكوك فيهم، وبعد ذلك اتضح أن الزيائن أصبحت لديهم القدرة على التسديد 100% في 2019 . نسبة الضريبة على الأرباح 20%.

المطلوب: بعد إجراء التعديلات الضرورية قم بإتمام الميزانية المالية؟ حساب مؤشرات التوازن المالي مع إعطاء شرح مبسط؟ حساب النسب المالية التالية: نسبة الأصول الثابتة، نسبة السيولة العامة، نسبة الاستدانة، المرودية المالية؟

الأصول	2018	الخصوم	2018
الأصول الثابتة	أموال دائمة
تثبيئات معنوية	60000	أموال خاصة
تثبيئات مادية	75000	رأس المال الاجتماعي	60000
.....	احتياطيات	35000
تثبيئاتمالية	30000	نتيجة الدورة	18000
الأصول المتداولة
مخزونات	25000	خصوم غير جارية
قيم قابلة للتحقيق	قروض بنكية	90000
زيائن	75000
أوراق القبض.....	خصوم جارية
.....	موردو السلع والخدمات	60000
.....	قروض بنكية	32000
.....
.....	30000
حقوق أخرى	ديون استغلال أخرى	25000
قيم جاهزة
حساب بنكي جاري

15000	سلفات بنكية جارية		
.....	مجموع الخصوم	مجموع الأصول

الحل:

2018	الخصوم	2018	الأصول
239000	أموال دائمة	205000	الأصول الثابتة
129000	أموال خاصة	60000	تثبيتات معنوية
60000	رأس المال الاجتماعي	75000	تثبيتات مادية
35000	احتياطات	40000	تثبيتات بقرض إيجاري
18000	نتيجة الدورة	30000	تثبيتات مالية
16000	مؤونة بدون هدف	190000	الأصول المتداولة
110000	خصوم غير جارية	25000	مخزونات
90000	قروض بنكية	134000	قيم قابلة للتحقيق
20000	ديون عن قرض إيجاري	75000	زبائن
156000	خصوم جارية	6000	أوراق القبض المخصومة غير مستحقة
60000	موردو السلع والخدمات	18000	أوراق القبض غير قابلة للخصم
32000	قروض بنكية	35000	حقوق أخرى
20000	ديون عن قرض إيجاري	31000	قيم جاهزة
4000	ضرائب مترتبة عن مؤونة	30000	حساب بنكي جاري
25000	ديون استغلال أخرى	1000	أوراق القبض قابلة للخصم
15000	سلفات بنكية جارية		
395000	مجموع الخصوم	395000	مجموع الأصول

معالجة القرض الإيجاري: قسط اهتلاك الآلة = قيمة الآلة/مدة المنفعة = $5/100000 = 20000$ ، القيمة المتبقية للآلة = قيمة الآلة - (عدد سنوات الاهتلاك * قسط الاهتلاك) = $100000 - (20000 * 3) = 40000$ ، قسط اهتلاك القرض = قسمة القرض/مدة القرض = $5/100000 = 20000$ ، القيمة المتبقية للقرض = قيمة القرض - (عدد الدفعات * قسط القرض) = $100000 - (20000 * 3) = 40000$ بما أننا في ميزانية افتتاحية لسنة 2019 نقوم بتسجيل 20000 في الديون الطويلة الأجل و 20000 في القصيرة الأجل.

معالجة أوراق القبض: أوراق القبض غير قابلة للخصم = أوراق القبض الاجمالية - سقف الخصم = $7000 - 25000 = -18000$ ، أوراق القبض القابلة للخصم = سقف الخصم - أوراق القبض المخصومة غير المستحقة = $7000 - 6000 = 1000$

معالجة المؤونة: مؤونة بدون هدف = $0.8 * 20000 = 16000$ ، ضرائب مترتبة عن مؤونة = $0.2 * 20000 = 4000$

حساب مؤشرات التوازن المالي: FR = أموال دائمة - أصول ثابتة = $205000 - 239000 = 34000$

$$BFR = (\text{أصول متداولة-قيم جاهزة}) - (\text{خصوم جارية-سلفات بنكية جارية}) = (15000-156000) - (31000-190000) = 141000-159000 = 18000$$

$$FR > 0 = 18000 - 34000 = BFR - FR = TR$$

FR > 0 هذا يعني أن الأموال الدائمة غطت كل الاستثمارات الثابتة وبقي هناك فائض في دورة الاستثمار يقدر بـ 34000 يستعمل لتغطية العجز الموجود في دورة الاستغلال لان BFR > 0 أي وجود احتياج رأس مال العامل بـ 18000 نتيجة عدم كفاية الديون القصيرة الأجل في تمويل دورة الاستغلال ولكن هذا العجز كان اصغر من الفائض في دورة الاستثمار هذا ما جعل خزينة المؤسسة موجبة TR > 0 بـ 16000 . مبدئيا المؤسسة في حالة جيدة وعليها بإستثمار هذا الفائض من أجل توسيع نشاطاتها.

$$\text{حساب النسب المالية: نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{395000}{205000} = 0.52 = 52\%$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة/الديون القصيرة الأجل}}{190000} = \frac{156000}{190000} = 1.22$$

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{مجموع الديون/مجموع الخصوم}}{(156000+110000)} = \frac{395000}{266000} = 0.67 = 67\%$$

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة}}{18000} = \frac{129000}{18000} = 0.14 = 14\%$$

التمرين 05: تستعمل المؤسسة الوطنية للأشغال العمومية معدات تم اقتناءها بواسطة الإيجار التمويلي - قرض إيجاري- شروط العقد كما يلي: القيمة الأصلية للمعدات 200 ون، القيمة في نهاية العقد (12/31/ن+2) هي 20 ون، مدة العقد 6 سنوات، تاريخ بداية العقد 01/01/ن-3. لدينا ميزانية المؤسسة في 12/31/ن كما يلي:

الأصول	المبلغ الاجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي
الأصول الثابتة	1000	540	460	الأموال الجماعية	500
حقوق الاستغلال	600	130	470	المؤونات	60
حقوق مختلفة	120	-	120	ديون مالية*	320
نقديات	40	-	40	ديون الاستغلال	160
مصارف مقيدة سلفا	9	-	9	ديون مختلفة	59
المجموع	1769	670	1099	المجموع	1099

*منها قروض بنكية جارية 90 دج.

المطلوب:

- 1- اعداد الميزانية الوظيفية بعد معالجة الإيجار التمويلي.
- 2- حساب كل من: TR . BFRHE . BFRE . FRNG

الحل

- معالجة الإيجار التمويلي:

القيمة الأصلية = 200 دج (تضاف إلى التثبيات)

قسط الإهلاك = (القيمة الأصلية - القيمة المتبقية) / المدة = $6 / (20 - 200) = 30$ دج من 01/01 / ن-3 إلى 31/12 / ن هناك 4 سنوات ومنه نحسب مجموع الاهتلاكات: مجموع الإهلاكات = قسط الإهلاك * عدد سنوات الإهلاك = $4 * 30 = 120$ دج (تضاف إلى الإهلاكات في الأموال الخاصة)

القيمة المتبقية من القرض = قيمة القرض الأصلي - مجموع الدفعات (أقساط القرض) = $200 - 120 = 80$ دج
2- معالجة التثبيتات المادية: $1000 + 200 = 1200$ دج

3- معالجة الإهلاكات: $540 + 130 + 120 = 790$ دج

4- معالجة الديون المالية (د طم أ): $320 - 90 + 80 = 310$ دج

الميزانية الوظيفية 31/12/ن

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
1660	الموارد الدائمة	1200	الاستخدامات الثابتة
1350	الأموال الخاصة	1200	تثبيتات مادية
500	رأس المال الاجتماعي	609	استخدامات الاستغلال
60	المؤونات	600	حقوق الاستغلال
790	الديون المالية	9	مصاريف مقيدة سلفا
310	ديون الاستغلال	120	استخدامات خارج الاستغلال
160	ديون خارج الاستغلال	120	حقوق مختلفة
59	ديون مختلفة	40	خزينة الأصول
90	خزينة الخصوم	40	نقديات
1969	المجموع	1969	المجموع

حساب مؤشرات:

النتيجة	العلاقة	القانون	المؤشر
460 دج	1660-1200	الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة	FRNG
449 دج	609-160	استخدامات الاستغلال - ديون الاستغلال	BFRE
61 دج	120-59	استخدامات خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال	BFRHE
510 دج	449-61	BFRHE+ BFRE	BFR
50- دج	460-510	BFR- FRNG	TR

التمرين 06: لديكم الميزانيات وفقا للنظام المحاسبي والمالي لمؤسسة "س" والمقدمة كما هو مبين في الأسفل . والمطلوب منك هو:

- بعد إجراء التعديلات الضرورية قم بإعداد الميزانية المالية؟- حساب مؤشرات التوازن المالي؟- حساب النسب المالية؟- تقديم تقرير حول الوضعية المالية للمؤسسة؟

- تم الحصول على تثبيات مادية بقيمة 1000 دج في 2017/01/01 عن قرض إيجاري لمدة 05 سنوات، في حين أن مدة استعمال (المنفعة) هذا التثبيت هي 10 سنوات.

- أوراق القبض المخصومة الغير المستحقة . بحيث أن سقف الخصوم لكل سنة هو 800 دج.

2017	2016	2015
800	600	500

- نسبة الضريبة على الأرباح 25%.

2017	2016	2015	الخصوم	2017	2016	2015	الأصول
25550	17800	5220	أموال دائمة	21700	15200	2300	أصول ثابتة
16330	11100	3720	أموال خاصة	900	---	---	تثبيات بقرض إيجاري
15000	10000	3000	رأس المال	20100	15000	2000	تثبيات عينية أخرى
(1500)	(1000)	(500)	رأس المال المكتتب غير مطلوب	700	200	300	ضرائب مؤجلة اصول
1500	1000	300	احتياطيات				
1330	1100	920	نتيجة الدورة				
9220	6700	1500	خصوم غير جارية				
7900	6400	1400	قروض بنكية				
800	-	---	قرض إيجاري				
520	300	100	ضرائب مؤجلة خصوم				
35420	24540	13020	خصوم جارية	39270	27140	15940	الأصول المتداولة
100	-	-	مؤونة	12310	7730	5720	مخزونات
14610	11200	7830	موردو السلع والخدمات	26850	19250	10210	قيم قابلة للتحقيق
4050	2650	1390	تسبيق من الزبائن	18725	13335	6937	زبائن
6820	5000	1780	أوراق الدفع	8025	5715	2973	أوراق القبض
1310	1110	840	ديون استغلال أخرى	100	200	300	أعباء مسجلة سلفا
8530	4580	1180	مساهمات بنكية جارية	110	160	10	قيم جاهزة
60970	42340	18240	مجموع الخصوم	60970	42340	18240	مجموع الأصول

- يتم تحليل الزبائن كما يلي:

2017	2016	2015	
16475	13335	6937	الزبائن العاديون
4500	-	-	الزبائن المشكوك فيهم
2250	-	-	- القيم الإجمالية
2250	-	-	- خسائر القيمة
			- القيمة المحاسبية الصافية
18725	13335	6937	المجموع

الحقوق المشكوك فيها سنة 2017 تتعلق بزبائن ليس لديهم القدرة على التسديد . الشئ الذي دفع بالمؤسسة الى تكوين مؤونة نقص القيمة بـ 50% من القيمة الإجمالية للحقوق . بعد ذلك أصبح الزبائن لهم القدرة على التسديد فقام بتسديد 100% من الحقوق في 2018.

- 50% من المؤونة في 2017 أصبحت دون هدف.

- القرض البنكي مجزئ إلى:

2017	2016	2015	
7400	6000	1000	جزء طويل الأجل
500	400	400	جزء قصير الأجل

الحل:

إجراء التعديلات الضرورية:

1- معالجة القرض الإيجاري:

قسط الإهلاك للتبقيات = $1000/10 = 100$ دج (التتبقيات تمتلك سنويا بـ 100 دج)

31/12/2017

مجموع الإهلاكات من 01/01/2017 إلى 31/12/2017 هناك سنة فقط ومنه القيمة الصافية للتبقيات

في 31/12/2017 هي $1000 - 100 = 900$ دج

قسط القرض = قيمة القرض / مدة القرض = $1000/5 = 200$ دج (المؤسسة تدفع سنويا للبنك 200 دج)

القيمة المتبقية للقرض = $1000 - 200 = 800$ دج (لأننا دفعنا فقط قسط سنة 2017)

بما أن الميزانية الختامية لسنة 2017 هي ميزانية افتتاحية لسنة 2018 يجب أخذ بعين الإعتبار قسط

القرض الذي ندفعه في 2018 أي 200 دج من القرض الطويل الأجل تصبح قصيرة الأجل (القرض المتبقي

هو 800 دج أي 600 دج طويلة الأجل و 200 دج قصيرة الأجل).

2- معالجة أوراق القبض:



2017	2016	2015	
800	800	800	سقف الخصم
8025	5115	2973	أوراق القبض الإجمالية
800	600	500	أوراق القبض المخصومة غير المستحقة
$800-800=0$	$800-600=200$	$500-800=300$	أوراق القبض غير قابلة للخصم
$8025-800=7225$	$5715-800=4915$	$2973-800=2173$	أوراق القبض القابلة للخصم

3- معالجة الزبائن:

الزبائن = الزبائن العاديون + الزبائن المشكوك فيهم

الزبائن في 2017 = 4500 + 16475 = 20975

من ضمن 4500 كونت المؤسسة مؤونة ب 50% أي $4500 * 0.5 = 2250$

قيمة المؤونة المشكولة في 2017 هي 2250 دج .

في 2018 أصبح الزبائن لهم القدرة على التسديد ومنه المؤونة المشكولة من أجل الزبائن تصبح بلا هدف فنقوم

بإرجاعها إلى أصلها (النتيجة الصافية) بعد إخضاعها للضريبة على الأرباح كما يلي:

$2250 * 0.25 = 562.5$ (ضريبة) دج ضريبة على مؤونة بدون هدف (تسجل في دق أ) و الباقي (2250 -

$562.5 = 1687.5$ دج) مؤونة بدون هدف نسجلها في الأموال الخاصة.

4- معالجة المؤونة: قيمة المؤونة غير المتعلقة بالزبائن = 100 دج حيث أن 50% أصبحت بدون هدف في

2017 ومنه 50 دج تبقى مؤونة و 50 دج الأخرى نخضعها للضريبة ونرجعها للأموال الخاصة

$50 * 0.25 = 12.5$ دج ضريبة على مؤونة بدون هدف (تسجل في دق أ) و الباقي (50 - 12.5 =

37.5 دج) مؤونة بدون هدف نسجلها في الأموال الخاصة . ومنه ضريبة على المؤونة بدون هدف =

$12.5 + 562.5 = 575$ دج المؤونة بدون هدف = $37.5 + 1687.5 =$

1725 دج.

ملاحظة: الأعباء المسجلة سلفا و ضرائب مؤجلة أصول نسجلها في جانب الخصوم بالقيمة السالبة حتى نحافظ على مبدأ تصنيف الأصول والخصوم.

الميزانيات المالية بعد التعديل

2017	2016	2015	الخصوم	2017	2016	2015	الأصول
25775	17000	4220	أموال دائمة	21000	15000	2000	أصول ثابتة
17775	11000	3220	أموال خاصة	900	-	-	تثبيتات بقرض
15000	10000	3000	رأس المال				اجباري
(1500)	(1000)	(500)	رأس المال المكتب غير مطلوب	20100	15000	2000	تثبيتات عينية أخرى
1500	1000	300	احتياطات				
1330	1100	920	نتيجة الدورة				
1725	-	-	مؤونة بدون هدف				
52	300	100	ضرائب مؤجلة الخصوم				
700	200	300	ضرائب مؤجلة أصول				
100	200	300	أعباء مسجلة سلفا				
8000	6000	1000	خصوم غير جارية				
7400	6000	1000	قروض بنكية				الأصول المتداولة
600	-	-	قرض اجباري	41420	26940	15640	مخزونات
36645	24940	13420	خصوم جارية	12310	7730	5720	قيم قابلة للتحقيق
50	-	-	مؤونة	29000	18850	9610	زبائن
14610	11200	7830	موردو السلع والخدمات	20975	13335	6937	أوراق القبض
4050	2650	1390	تسبيق من الزبائن	800	600	500	المخصومة غير المستحقة
6820	5000	1780	أوراق الدفع				
500	400	400	قروض بنكية	7225	4915	2173	أوراق القبض غير القابلة للخصم
575	-	-	ضريبة على المؤونة				
200	-	-	قرض اجباري	110	360	310	المتاحات
1310	1110	840	ديون استغلال أخرى	110	160	10	قيم جاهزة
8530	4580	1180	مساهمات بنكية جارية	0	200	300	أوراق القبض القابلة لخصم
62420	41940	17640	مجموع الخصوم	62420	41940	17640	مجموع الأصول

التمرين 07: من خلال الاستعانة بالمعلومات التالية: رقم الأعمال 144125، مشتريات مستهلكة 80250، إنتاج المثبت 17500، إعانات الاستغلال 6250، أعباء المستخدمين 60875، ضرائب ورسوم

17125، إيرادات أخرى جارية 15000، أعباء أخرى جارية 3125، ضرائب على النتيجة العادية 30%، التغيير في المخزون 15000، خدمات خارجية 12625، مخصصات الاهتلاك والمؤونات 19200، استرجاع خسائر القيمة 00، إيرادات مالية 18750، أعباء مالية 3125، إيرادات غير عادية 11250، أعباء غير عادية 10125، ضرائب مؤجلة 00.

- قم بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؟

- قم بحساب نسبة الربحية، معدل القيمة المضافة، نسبة المصاريف المالية؟

الحل:

- جدول الحسابات النتائج التالي:

المبالغ	البيان
144125	رقم الأعمال
15000	التغير في المخزون
17500	انتاج المثبت
6250	اعانات الاستغلال
182875	1- انتاج الدورة
80250	مشتريات مستهلكة
12625	خدمات خارجية
92875	2- استهلاك الدورة
90000	3- القيمة المضافة
60875	أعباء المستخدمين
17125	ضرائب ورسوم
12000	4- الفائض الخام للإستغلال EBE
15000	إيرادات أخرى جارية
3125	أعباء أخرى جارية
19200	مخصصات الاهتلاك والمؤونات
00	استرجاع خسائر القيمة
4675	5- النتيجة العملية
18750	إيرادات مالية

3125	أعباء مالية
15625	-6 النتيجة المالية
20300	-7 النتيجة العادية قبل الضريبة
6090	ضرائب على النتيجة العادية = (0.3 x 20300)
00	ضرائب مؤجلة
14210	-8 النتيجة العادية بعد الضريبة
11250	إيرادات غير عادية
10125	أعباء غير عادية
1125	-9 النتيجة غير العادية
15335	-10 نتيجة الدورة

3- حساب النسب المالية:

النسبة	القانون	العلاقة	النتيجة
نسبة الربحية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	144125 / 15335	10.64%
معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	144125 / 90000	62.44%
نسبة المصاريف المالية	المصاريف المالية / القيمة المضافة	90000 / 3125	3.47%

التمرين 08: الهدف الأساسي من هذا التمرين هو محاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال ما يلي:

- إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.
- استخراج الأرصدة الوسيطة للتسيير.
- تحليل الأداء المالي للمؤسسة من خلال حساب أهم النسب الربحية والنشاط والمردودية الخاصة بها.

- المعطيات

إنتاج الدورة 2000 قطعة، تكلفة الإنتاج 220 للقطعة منها 160 للمواد الأولية المشتراة و 30 اهتلاكات و 30 لأجور الإنتاج. مخزون أول المدة 00 مبيعات الدورة 1800 وحدة. سعر البيع 400. أجور إدارية وتجارية 45340 منها 30500 تتعلق بالدارة. خدمات خارجية 99875 خارج الإنتاج - أتعاب وأعباء إدارية أخرى. مصاريف مالية 25676. مخصصات الإهلاك والمؤونات خارج الإنتاج 11430 - أعباء إدارية. أعباء عملية أخرى 112850 - مدفوعات أخرى وخسائر التنازل... مصاريف استثنائية 1200. ضرائب ورسوم - أعباء إدارية - 12000. ضرائب مستحقة على الأرباح 5209. ضرائب مؤجلة - أعباء - 5100.

الحل:

1- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

المبلغ	العملية	البيان
720000	$1800 * 400 = 720000$	رقم الأعمال
44000	$(2000 - 1800) * 220 = 44000$	انتاج مخزن
00		انتاج مثبت
00		إعانات الاستغلال
746000	مجموع كل النواتج	انتاج الدورة (1)
320000	$2000 * 160 = 320000$	موارد ولوازم
99875		خدمات خارجية
419875	مجموع كل الاستهلاكات	استهلاكات الدورة (2)
344125	(1) - (2)	القيمة المضافة (3)
12000	$2000 * 30 = 60000$	(-) ضرائب ورسوم
60000		(-) مصاريف المستخدمين
45340		(-) أجور إدارية وتجارية
226785	(3) - المصاريف والضرائب والرسوم	الفائض الاجمالي للاستغلال ... (4)
00		إيرادات عملية أخرى
112850		(-) أعباء عملية أخرى
00		(+) إسترجاع مؤونات
71430	$(30 * 2000) + 11430 = 71340$	(-) مخصصات الاهتلاك والمؤونات
42505		النتيجة العملية (5)
00		إيرادات مالية
25676		(-) مصاريف مالية
25676		النتيجة المالية (6)
16829	(5) + (6)	النتيجة العادية قبل الضريبة. . (7)
5209		(-) ضرائب على الأرباح
5100		(-) ضرائب مؤجلة
6520	(7) - الضرائب على الأرباح المؤجلة	النتيجة العادية بعد الضريبة. . (8)
00		إيرادات استثنائية
1200		(-) نفقات خارج استغلال (مصاريف استثنائية)
1200		النتيجة غير العادية (9)
5320	(8) + (9)	النتيجة الصافية (10)

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

المبلغ	العملية	البيان
720000	1800*400	رقم الأعمال
39600	220 * 1800	(-) كلفة المبيعات
324000		هامش الربح الإجمالي..... (1)
00		(+) إيرادات عملية أخرى
112850		(-) أعباء عملية أخرى
00		(+) إيرادات إدارية
153805	12000+99875+11430+30500	(-) أعباء إدارية
14840	30500-45340	(-) أعباء تجارية
42505		النتيجة العملياتية..... (2)
00		إيرادات مالية
25676		(-) مصاريف مالية
(25676)		النتيجة المالية .. (3)
16829		النتيجة العادية قبل الضريبة.... (4)
5209		(-) ضرائب على الأرباح
5100		(-) ضرائب مؤجلة
6520		النتيجة العادية بعد الضريبة... (5)
00		إيرادات استثنائية
1200		(-) نفقات خارج استغلال (مصاريف استثنائية)
(1200)		النتيجة غير العادية .. (6)
5320	(6) + (5)	النتيجة الصافية .. (7)

أهم النسب:

النسبة	القانون	العلاقة	النتيجة
نسبة الربحية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	720000 /5320	0.00738
معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	720000/344125	0.47
نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال	مصاريف المستخدمين/ رقم الأعمال	720000/105340	0.146
نسبة المصاريف المالية	المصاريف المالية / القيمة المضافة	344125/25676	0.07
نسبة المصاريف الخارجية إلى رقم الأعمال	مصاريف خارجية/ رقم الأعمال	720000/99875	0.13

المحور الثالث: تحليل المردودية والرافعة المالية

تحاول الحفاظ على ديمومة نشاطها ومكافأة الأموال المستخدمة، تبحث المؤسسة هل الحصول على مستوى من المردودية من خلال الأرباح المحققة . دراسة هذه المردودية يجب توضيح كيف يساهم إحدى عناصر التمويل الذاتي في الحفاظ على توسيع الطاقة والإمكانيات الاقتصادية والمالية للمؤسسة. من خلال هذا المحور نتطرق لأداتين مهمتين من أدوات التحليل المالي وذلك من خلال تحليل طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة وتحليل المردودية الخاصة بها.

أولاً- تحليل طاقة التمويل الذاتي

المؤسسة التي ترغب في الاستثمار تتمنى معرفة إمكانيات التمويل التي يمكن أن تكون بحوزتها، يفترض اختيار استثمار من طرف المؤسسة البحث عن الربح في المستقبل، لكن هذا الربح يمكن أن يكون غير كافي لتعويض الاحتياج المالي الذي قد ينجم عن هذا الاستثمار، من هنا تتولد فكره قياس القدرة التساهمية لنمو المؤسسة ومقارنتها مع الجهد المال الذي يتطلبه الاستثمار، تعرف هذه القدرة التساهمية للنمو بمفهوم "الطاقة التمويلية الذاتية".

1. تعريف الطاقة التمويلية الذاتية:

تعرف الطاقة التمويلية الذاتية بالموارد الداخلي الناجم عن العمليات المسجلة، محاصيل مالية ونواتج خلال دوره معينه على اثر نشاط الاستغلال... تسويه كل العمليات يصبح للمؤسسة فائض في السيولة. هو قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها بفضل الفائض الذي تحققه من نشاط استغلالها أي من خلال الموارد التي تنشأ من هذا النشاط، وهي تضم مجموعة التدفقات المالية الحقيقية لنشاط المؤسسة فهي توفر للمؤسسة هامش مالي يسمح لها بتلبية احتياجات التمويل بما فيها الأرباح الموزعة.

2. حساب الطاقة التمويلية الذاتية:

يتم حساب طاقة التمويل الذاتي بطريقتين:

- عن طريق النتيجة الصافية:

طاقة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك + مخصصات المؤونات والخسائر - إسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتثبيات المتنازل عنها - سعر التنازل للتثبيات المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة.

- عن طريق الفائض الإجمالي للاستغلال:

طاقة التمويل الذاتي = الفائض الاجمالي للاستغلال + نواتج الاستغلال الأخرى - مصاريف الاستغلال الأخرى + نواتج مالية - مصاريف مالية + نواتج استثنائية - مصاريف استثنائية - مساهمة الأجراء في النتائج - ضرائب على الأرباح.

3. مزايا وعيوب طاقة التمويل الذاتي:

3-1-المزايا:

- هناك عده مزايا يمكن ربطها بالتمويل الذاتي:
- استقلاليه المؤسسة تجاه المؤسسات المصرفية
- تقويه الاستقلالية المالية للمؤسسة
- امكانيه تجديد الاستثمارات
- في حاله التضخم إذا تم ادراج تكلفه التمويل في الاسعار تصبح... منعدمه.

3-2-العيوب:

- خلاف لما يحويه التمويل الذاتي من مزايا يمكن أن يكون محل محتوى العيوب:
- عدم رضى المساهمين بسبب تدني أقساط الأرباح الموزعة عليهم
- يؤدي التمويل الذاتي المرتفع إلى ضعف مردودية الاستثمارات ... استعمالا
- يتسبب التمويل الذاتي في رفع الأسعار مما يقلل من المكان التنافسية للمؤسسة.
- في الخاتمة نستطيع القول أن التدفقات التمويل الذاتي مصدرها الفعالية الاقتصادية والتجارية للمؤسسة.

4. التمويل الذاتي

يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية¹. تلجأ أغلبية المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامه إلى التمويل الذاتي، إلا أن بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العامة يجب أن تتمتع باستقلال مالي وميزانية ذاتية، وهذا يعني أن يعود إليها فائض نشاطها الإنتاجي (الأرباح بعد تسديد الضرائب والالتزامات الأخرى) ليصبح من احتياطياتها، ويندمج في ميزانيتها التالية ودون أن يتسرب كليا أو جزئيا وبأي شكل من الأشكال إلى الدولة أو إحدى أجهزتها ولا يكفي أن يعتبر هذا الفائض من أصولها بل يجب أن تكون لها الحرية في استخدامه وبمعنى آخر أن تتمتع المؤسسة بإرادة مستقلة في اختيار وتنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بها إلى جانب هذا هناك شروط داخلية وأخرى خارجية أي التي تتعلق بالمؤسسة في حد ذاتها أو التي تتعلق بظروف السوق التمويلية.

الظروف الداخلية: إن إتمام التمويل الذاتي يفترض أن يتوفر للمؤسسة وفي أي لحظة الأصول النقدية والسائلة بالشكل وبالقدر اللازمين لتحقيق احتياجات متطلبها الاستثمارية، إلا أن هذا بدوره يتوقف على الحجم المادي للمؤسسة أي طاقتها الإنتاجية، كما يتوقف أيضا على شكلها السوقي (احتكار، شبه احتكار، منافسة) فلا شك أن المؤسسات الصغيرة والتي تعمل في نطاق المنافسة الكاملة، لا تستطيع أن تزيد في إنتاجيتها أو أسعارها بالقدر اللازم لزيادة المصدر الأساسي للتمويل الذاتي أي هامش أرباح، بعكس المؤسسات الكبيرة والضخمة التي تستطيع أن تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير مما يتضمنه ذلك من توفير في النفقات الإدارية، امتصاص التغيرات التكنولوجية، ومعدل تشغيل مرتفع وتحديد الأجور كما أن أوضاعها

¹ - مليكاوي مولود، استراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 117.

الاحتكارية وشبه الاحتكارية في أسواق التوزيع تمنحها القدرة على مواجهة نقابات العمال، القدرة على تسويق منتجاتها بالأسعار التي تحددها كلها عوامل تؤدي إلى زيادة معدلات الأرباح لهذه المؤسسات.

الظروف الخارجية: بالنسبة للظروف الخارجية فإن التمويل الذاتي يرتبط بطريقة غير مباشرة بالظروف السائدة في السوق النقدية، وسوق رأس المال ومدى مرونة هذه الأسواق وقدرتها على تعبئة المدخرات وتقديمها في صور وأسعار مناسبة للتوظيف الاستثماري ومن الملاحظ وجود ارتباط طردي بين نمو هذه الوسيلة في التمويل وبين نقصان الادخار وعدم توفرها بالقدر اللازم، أو على الأقل عدم استعدادها للتوظيف الاستثماري طويل الأجل. والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاعات معدلات الاستهلاك في البلاد المتقدمة، وارتفاع معدلات التضخم، وتناقص القوة الشرائية للنقود في البلدان المتخلفة مما يدفع الأفراد إلى تحويل أصولهم النقدية إلى سلع وخدمات، إلا أن من أهم العوامل التي ترتبط بنمو هذه الوسيلة في التمويل هو ارتفاع سعر الفائدة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار وبالتالي تمتع المؤسسات الاقتراض من الأسواق النقدية والأسواق المالية وخاصة إزاء تزايد خطر الاستثمار وعدم التأكد من العائد المتوقع من هذا الاستثمار نتيجة التقلبات التي تحدث في أسعار الأوراق المالية وأسعار السلع والخدمات.

كما يمكن حساب التمويل الذاتي المحقق من طرف المؤسسة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{طاقة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

ثانيا - تحليل المردودية والرفع المالي

تعتبر المردودية المحاسبية عن الحاصل بين نمو الثروة (النتيجة)، ورؤوس الأموال المستثمرة.

La rentabilité comptable est le rapport entre p'accroissement de richesse (le résultat) et les capitaux investis¹.

وبالتالي لا يمكن الخلط بين الهامش والمردودية، فالهامش هو ذلك الحاصل من النتيجة عند حجم نشاط معين (رقم أعمال أو إنتاج).

ومنه فالتحليل يجب أن يتمركز حول مردودية الأصول الإقتصادية والمقاسة من خلال نتيجة الاستغلال على الأصول الاقتصادية، وبالتالي سمي بالمردودية الاقتصادية أو المردودية العملي (Re).

يعتبر تقدير المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها الإنتاجي بصفه عامه ترتبط المردودية بنوعين من الخطر:

- الخطر الاقتصادي من خلال تغيير النشاط

- الخطر المال من خلال الرافعة المالية

الخطر الاقتصادي هو عبارته عن خطر مرتبط باستعمال الأصول في محيط عشوائي الذي يمكن تفسيره بتغيير رقم الاعمال، نتائج الاستغلال، احتياجات لرأس المال العامل، الخ، عدم امكانيه المؤسسة التأقلم مع تغيرات المحيط بأقل تكلفه.

¹Norbert Guedj * Finance d'entreprise- les règles des jeu * Edition d'organisation ، edition:1997-2000.p ،p;309 ،311.

الخطرة المالية مسلم مؤسسات التي تعتمد بصفه كبيره على المديونية، وبالتالي تصبح ملزمه بتحمل عبئ المديونية المتمثل في تضخم المصاريف المالية . في الميدان العملي هناك مؤشرين أكثر استعمالا في حساب المردودية:

- مؤشر المردودية الاقتصادية (م إ).

- مؤشر المردودية المالية (م م).

1. المردودية الاقتصادية

تقيس المردودية الاقتصادية Rentabilité Economique مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الاقتصادية¹. تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة فعالية المؤسسة لهذا الغرض يجب أن قله عن النظام الجبائي ونظام التمويل المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الاجمالية}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

ملاحظه: تحسب مردودية الأصول بتراكم السيول الكافية من أجل الحفاظ على رأس المال الثابت، ضمان تسديد الديون وتحقيق مكافأة رأس المال المستثمر من طرف الشركاء. أي هي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال.

2. المردودية المالية:

المردودية المالية Rentabilité Financier هي ذلك المقياس الذي يعطينا مدى قوة المؤسسة، في توفير الأموال لضمان واستمرار أشغالها وذلك بتحديد عقاراتها المنقولة، وغير المنقولة، وتتميتها على أساس صلبة، وبالتالي ضمان التمويل الذاتي وإثرائه.

المردودية المالية هي علاقة مباشرة للسياسة التجارية لتسيير الاستثمارات والهيئة المالية للمؤسسة، وبهذا الصدد نستطيع القول بأنها تمثيل جيد لنتائج القرارات الرسمية للمسير المالي². إذن فالمردودية المالية ما هي إلا ثمرة مجهود كبير يبين قدرات ومؤهلات المؤسسة المالية، عن طريق القرارات الإدارية والسياسية العامة المتبعة، والمسيطرة من طرف مجلس الإدارة، وتسمى أيضا بمردودية أو نسبة ربحية الأموال الدائمة، حيث تقيس مدى

¹ - مليكاوي مولود، الاستراتيجية والتسيير المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 177.

² - MICHEL ALBAY - UN EXEMPLE D'ANALYSE FINANCIERE - P301 - PARIS 1978.

حصول المؤسسة على رؤوس الأموال، من أجل ضمان وسائل الإنتاج وإعادة إحداث التطور على قاعدة موسعة¹.

فهي تمثل مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل وحدة نقدية مستثمرة في رأسمال المؤسسة. أي مدى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية. أما فيما يخص مردودية الأموال الخاصة أو ما يطلق عليها في بعض الأحيان المردودية المالية والتي تقاس من خلال النسبة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

كما تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} + [(\text{المردودية الاقتصادية} - \text{تكلفة الاستدانة}) / \text{الاستدانة الصافية} / \text{أموال خاصة}] (1 - \text{معدل الضريبة على الأرباح}).$$

3. أثر الرافعة المالية

يعبر أثر الرافعة المالية **Effet de Levier Financier** على معدل مردودية الأموال الخاصة من خلال معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الديون. أي مدى الاعتماد على الاقتراض الثابت الكلفة لتمويل عمليات المؤسسة. وهي تحسب حسب العلاقة التالية:

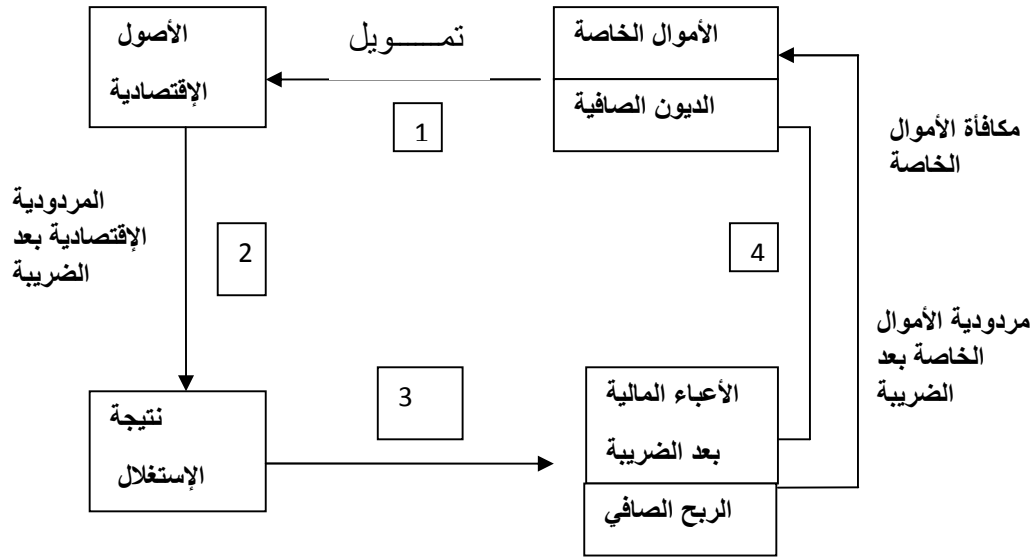
$$\text{أثر الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

أي أن:

$$\text{أثر الرافعة المالية} = (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{تكلفة الاستدانة}) / \text{الاستدانة الصافية} / \text{أموال خاصة} (1 - \text{معدل الضريبة على الأرباح}).$$

¹ -A.BOUKHZAR – LA GESTION FINANCIER – OPU ALGER 1983-P244.

الشكل رقم 13: أثر الرافعة المالية



La source: Norbert Guedj " Finance d'entreprise- les règles des jeu –" Edition d'organisation , édition:1997-2000

من خلال هذا المخطط يتضح أن مقارنة معدل المردودية الأموال الخاصة مع المردودية الاقتصادية (بعد الضريبة) يكون من خلال الهيكل المالي (البنية المالية) . (حجم الديون بالمقارنة مع حجم الأموال الخاصة) وبالتالي نقول أن أثر الرافع هو ذلك الفرق بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية .

إنه فهو يشرح كيف يمكن أن نحقق مردودية أموال خاصة أكبر من مردودية مجموع الأموال المستثمرة (المردودية الاقتصادية) وبالتالي فمبدأ أثر الرافعة هو: لما تحصل المؤسسة على القروض فإنها تعمل على ضخها في حلقتها الإستغلالية وبالتالي تحصل على نتيجة استغلالية في الأصل أكبر من تكلفة هذه القروض، أما في الحالة العكسية فإنه لا ينبغي على المؤسسة أن تقترض.

إذا فالمؤسسة تحصل على فائض (surplus) والذي يمثل الفارق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة هذه القروض والذي يعود على المساهمين في هذه الشركة وعلى مردودية الأموال الخاصة، وبالتالي أثر الرافعة للديون يعمل على رفع مردودية الأموال الخاصة. يتحدد أثر الرافعة المالية بشكل رئيسي من خلال العلاقة بين المردودية الاقتصادية وسعر الفائدة، ومنه يمكن التمييز بين ثلاثة حالات:

أثر الرافعة المالية < 0 : أثر موجب، وذلك عندما يكون معدل المردودية الاقتصادية أكبر من معدل سعر الفائدة. أي أن اللجوء إلى الاستدانة يكون له أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة.

أثر الرافعة المالية > 0 : أثر سالب، وذلك عندما يكون معدل المردودية الاقتصادية أقل من معدل سعر الفائدة. أي أن اللجوء إلى الاستدانة يكون له أثر سلبي على المردودية المالية للمؤسسة.

أثر الرافعة المالية = 0 : أثر معدوم، وذلك عندما يكون معدل المردودية الاقتصادية يساوي معدل سعر الفائدة. أي أن اللجوء إلى الاستدانة لا يكون له أي أثر على المردودية المالية للمؤسسة.

تمارين تطبيقية:

التمرين 01:

قم بحساب CAF عن طريق EBE من خلال المعطيات التالية:

رقم الأعمال 15000، إنتاج مثبت 1000، إنتاج مخزن 2000، مشتريات مستهلكة 2000، خدمات خارجية 1500، مصاريف المستخدمين 7500، ضرائب ورسوم 2000، نواتج أخرى 3650، تكاليف أخرى 4000، نواتج محصلة 1000، تكاليف مدفوعة 500، مساهمات العمال، 1200، ضرائب على الأرباح 500، مخصصات الامتلاك 2650، استرجاع الخسائر 1500.

الحل:

EBE = رقم الأعمال + إنتاج مثبت + إنتاج مخزن - مشتريات مستهلكة - خدمات خارجية - مصاريف المستخدمين - ضرائب ورسوم = $15000 + 1000 + 2000 - 2000 - 2000 - 7500 - 1500 - 2000 = 5000$

CAF = **EBE** + نواتج أخرى - تكاليف أخرى + نواتج محصلة - تكاليف مدفوعة - مساهمات العمال - ضرائب على الأرباح = $5000 + 3650 - 4000 + 1000 - 500 - 1200 - 500 = 3450$

التمرين 02:

رقم الأعمال 144125، مشتريات مستهلكة 80250، انتاج المثبت 17500، اعانات الاستغلال 6250، أعباء المستخدمين 60875، ضرائب ورسوم 17125، إيرادات أخرى جارية 15000، أعباء أخرى جارية 3125، ضرائب على النتيجة العادية 30%، التغير في المخزون 15000، خدمات خارجية 12625، مخصصات الاهتلاك والمؤونات 19200، استرجاع خسائر القيمة 00، إيرادات مالية 18750، أعباء مالية 3125، إيرادات غير عادية 11250، أعباء غير عادية 10125، ضرائب مؤجلة 00 .

- قم بحساب طاقة التمويل الذاتي بطريقتين مختلفتين؟

الحل:

المبالغ	البيان
144125	رقم الأعمال
15000	التغير في المخزون
17500	انتاج المثبت
6250	اعانات الاستغلال
182875	انتاج الدورة
80250	مشتريات مستهلكة
12625	خدمات خارجية
92875	استهلاك الدورة
90000	القيمة المضافة
60875	أعباء المستخدمين

17125	ضرائب ورسوم
12000	الفائض الخام للإستغلال EBE
15000	إيرادات أخرى جارية
3125	أعباء أخرى جارية
19200	مخصصات الاهتلاك والمؤونات
00	استرجاع خسائر القيمة
4675	النتيجة العملية
18750	إيرادات مالية
3125	أعباء مالية
15625	النتيجة المالية
20300	النتيجة العادية قبل الضريبة
6090	ضرائب على النتيجة العادية = (0.3×20300)
00	ضرائب مؤجلة
14210	النتيجة العادية بعد الضريبة
11250	إيرادات غير عادية
10125	أعباء غير عادية
1125	النتيجة غير العادية
15335	نتيجة الدورة

حساب طاقة التمويل الذاتي CAF

• عن طريق الفائض الخام للإستغلال EBE

$$CAF = EBE + \text{إيرادات أخرى} - \text{أعباء أخرى} + \text{إيرادات مالية} - \text{أعباء مالية} + \text{إيرادات غير عادية} - \text{أعباء غير عادية}$$

غير عادية - مساهمات العمال - ضرائب على الأرباح

$$CAF = 12000 + 15000 - 3125 - 18750 + 3125 - 15000 + 12000 = CAF$$

$$34535 = CAF$$

• عن طريق النتيجة الصافية:

$$CAF = \text{النتيجة الصافية} - \text{استرجاع تدهورات} - \text{نواتج التنازلات} + \text{مخصصات اهتلاك ومؤونات} + \text{قيمة}$$

محاسبية لعناصر الأصول المتنازل عنها.

$$CAF = 15335 - 00 - 00 - 00 + 19200 + 00 = CAF$$

$$34535 = CAF$$

التمرين 03: إذا توفرت لديكم المعلومات التالية بالنسبة للسنة N.

تكاليف الاستغلال	
350000	مشتريات بضاعة
35000	تغير مخزون البضائع
76000	مشتريات مواد أولية
1000	تغير مخزون مواد أولية
78000	مشتريات أخرى ومصاريف خارجية
16000	ضرائب ورسوم
80000	أجور
40000	تكاليف اجتماعية
93000	مخصصات الاهتلاك والتدهورات
7000	تكاليف أخرى
769700	المجموع 1

مصاريف مالية	
9000	مخصصات الاهتلاكات الخزونات
14000	فوائد ومصاريف مشابهة
23000	المجموع 2

مصاريف غير عادية على عمليات التسيير	
2500	مصاريف غير عادية على عمليات رأس المال
67000	القيمة المتبقية لعناصر الأصول المتنازل عنها
12000	مخصصات الاهتلاك والمؤونات
81500	المجموع 3
15000	مساهمات العمال (4)
49500	الضرائب على الأرباح (5)
938700	المجموع (5+4+3+2+1)
42400	نتيجة الربح
نواتج الاستغلال	
900000	مبيعات بضاعة

10000	استرجاعات على التدهورات
1500	نواتج أخرى
911500	المجموع 1

نواتج مالية	
900	فوائد ونواتج مشابهة
700	استرجاع على التدهورات والمؤونات
1600	المجموع 2

8000	نواتج غير عادية على عمليات التسيير
53000	سعر التنازل
7000	استرجاع المؤونات
68000	المجموع 3
981100	مجموع النواتج (3+2+1)

المطلوب:

1- حساب الفائض الإجمالي للاستغلال EBE

2- حساب مبلغ طاقة التمويل الذاتي CAF.

الحل:

- حساب EBE: EBE = النواتج - تكاليف الطاقة التمويلة الذاتية

النواتج		تكاليف الاستغلال	
900000	المبيعات	470000	مشتريات بضاعة
		35000	(-) تغير مخزون البضائع
		26000	(+) مشتريات مواد أولية
		1000	(+) تغير مخزون مواد أولية
		78000	(+) مشتريات أخرى ومصاريف خارجية
		16000	(+) ضرائب ورسوم
		80000	(+) أجور
		40000	(+) تكاليف اجتماعية
900000	المجموع	676000	المجموع

2- حساب CAF:

- عن طريق EBE = CAF : EBE = نواتج أخرى - تكاليف أخرى + نواتج مالية محصلة (فوائد) - تكاليف مالية مدفوعة (فوائد) + نواتج محصلة (نواتج غير عادية على عمليات التسيير) - تكاليف مدفوعة (مصاريف غير عادية على عمليات رأس المال) - مساهمات العمال - ضرائب على الأرباح:

$$152700 = 49500 - 15000 - 2500 - 8000 + 14000 - 900 + 700 - 1500 + 225000 = CAF$$

- عن طريق النتيجة الصافية: CAF = النتيجة الصافية (نتيجة الربح) - إسترجاع تدهورات - نواتج التنازلات (سعر التنازل) + مخصصات اهتلاك ومؤونات + قيمة محاسبية لعناصر الأصول المتنازل عنها (القيمة المتبقية لعناصر الأصول المتنازل عنها).

$$152700 = 67000 + (12000+9000+93000) + 53000 - (7000+700+10000) - 42400 = CAF$$

التمرين 04:

حققت مؤسسة مالية استثمارا بمبلغ 250000 ون خلال الدورة N، تم تحويل هذا بواسطة قرض سندي بنفس المبلغ، المعلومات المتوفرة لديكم:

الميزانية العامة (بعد عملية التخصيص) في 12/31؟

الأصول	N	N-1	الخصوم	N	N-1
أصول غير جارية	860000	610000	راس مال جماعي	450000	450000
أصول جارية			احتياطات	250000	250000
مخزونات	140000	150000	ديون مالية	300000	550000
قيم قابلة للتحقيق	411000	387000	ديون الاستغلال	152000	165000
متاحات	4000	5000			
المجموع	1415000	1152000	المجموع	1415000	1152000

حساب النتائج 12/31؟

التكاليف	N	N-1	النواتج	N	N-1
استهلاكات المواد الاولية	40000	48000	المبيعات	480000	345000
مصاريف العمال	60000	77000	نواتج أخرى للاستغلال	40000	35000
مخططات الاستهلاك	125000	100000	نواتج عادية	-	2500
مصاريف مالية	55000	30000			
ضرائب على الأرباح	80000	142500			
نتيجة	160000	85000			
المجموع	520000	382500	المجموع	520000	382500

المطلوب:

1- أحسب نسبة المديونية المالية للسنتين.

2- احسب نسبة المردودية الاقتصادية والمالية بعد الضرائب للسنتين؟ كيف تفسر الزيادة في المردودية؟

الحل:

1- نسبة المديونية (D/C): نسبة المديونية = الديون / الاموال الخاصة (الصافية من الاهتلاكات و المؤونات)

ن	1-ن
$(250000 + 450.000) \setminus 550.000$ = % 78.8	$(250.000 + 450.000) \setminus 300.000$ % 42.5=

2- حساب المردودية الاقتصادية: على أساس أن الضريبة 26 %

البيان	1-ن	ن
المبيعات	345.00	480.000
استهلاكات	48.00	40.000
القيمة المضافة	297.000	440.000
مصاريف المستخدمين	77.000	60.000
الفائض الاجمالي للاستغلال	220.000	380.00
نواتج أخرى للاستغلال	35.000	40.000
مخصصات الاستهلاك	100.000	125.000
نتيجة العملياتية	155.000	295.000
النتيجة العملياتية بعد الضريبة 0.74	114.700	218.300
التثبيات الاجمالية	620.000	860.000
BFRE : ن-1: (-387.000+150.000) (152.000) ن: (-411.000+140.000) - (165.000)	385.000	386.000
الأصل الاقتصادي	1.005.000	1.246.000
النتيجة العملياتية	114.7000	218.300
الأصل الاقتصادي	1.005.000	1.246.000
نسبة المردودية الاقتصادية	%11.41	%17.52
النتيجة الصافية لدورة	127.500	240.000
الأموال الخاصة	700.000	700.000
نسبة المردودية المالية	%18.21	%34.28

نلاحظ أنه هناك تحسن في المردودية الاقتصادية، كما انه تضاعفت المردودية المالية نتيجة أثر الرافعة المالية الناتجة عن زيادة الاستدانة.

المحور الرابع: تحليل التدفقات المالية

تعد معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس لتقييم ادارة المشروع على توليد النقدية وما يعادلها، وحاجات المشروع في استخدام هذه التدفقات النقدية . القرارات الاقتصادية التي تتخذ من قبل مستخدمي القوائم المالية تتطلب تقيما لقدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها وعلى توقيتها ودرجة تأكيد عملية توليدها.

أولاً- تحليل جدول التمويل

يسمح جدول التمويل من تحديد قيمة التغيرات التي وقعت في الموارد والاستخدامات بين ميزانيتين مالييتين متتاليتين وبالتالي معرفة قيمة التغيرات في المؤشرات المالية للمؤسسة: $\Delta fr. \Delta bfr. \Delta tr$. من خلال هذه المعلومات يمكننا تحليل السلوك المالي للمؤسسة ومعرفة النوايا المستقبلية الخاصة إذا تم إعداد عدة جداول تمويلية متتالية، معرفة أيضا السياسة التمويلية للمؤسسة وكيفية استخدام هذه الأموال.

1. خطوات إعداد جدول التمويل

يتم إعداد جدول التمويل من خلال الخطوات التالية:

1- جدول التغيرات: هو تحديد التغيرات بين السنة ن والسنة ن - 1

2- إعداد جدول الاستخدامات والموارد:

الاستخدامات = Δ موجب الاصول + Δ السالب للخصوم

الموارد = Δ الموجب للخصوم + Δ السالب للأصول

3- إعداد جدول التمويل النهائي:

يتم الفصل بين الاستخدامات والموارد حسب مبدأ السنوية من أجل تحديد Δfr و Δbfr و Δtr

استخدامات	موارد
أصول (+)	أصول (-)
خصوم (-)	خصوم (+)

الاستخدامات	الموارد
الأرباح الموزعة خلال السنة ن	طاقة التمويل الذاتي CAF
زيادة الاستثمارات	1 نتيجة الدورة ما عدا فائض القيمة للتنازل عن الاستثمار
1- المعنوية	2 مخصصات الاهتلاك
2- المادية	3 مخصصات المؤونات
3- المالية	سعر التنازل
تخفيض رأس المال	1 استثمارات معنوية

2 استثمارات مادية 3 استثمارات مالية ارتفاع رأس مال (اللجوء الى السوق المالي) القروض الجديدة (السندية، البنكية، قروض أخرى...) كفالات مقبوضة اعانات التجهيز	تسديد الديون ط م أ منح القروض كفالات مدفوعة
مجموع الموارد الثابتة	مجموع الاستخدامات الثابتة
Δfr استخدام	Δfr مورد زائد
الموارد قصيرة الأجل ق ق ت (-) د ق أ (+)	الاستخدامات المتداولة المخزونات (+) بضاعة موارد ولوازم (+) ق ق ت (+) د ق أ (-)
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات
Δbfr استخدامات	Δbfr مورد
المتاحات وما يمثلها (-) تسبيقات مصرفية سلفات (+)	المتاحات وما يماثلها (+) تسبيقات مصرفية سلفات (-)
الموارد	الاستخدامات
Δtr استخدام	Δtr مورد

حيث أن:

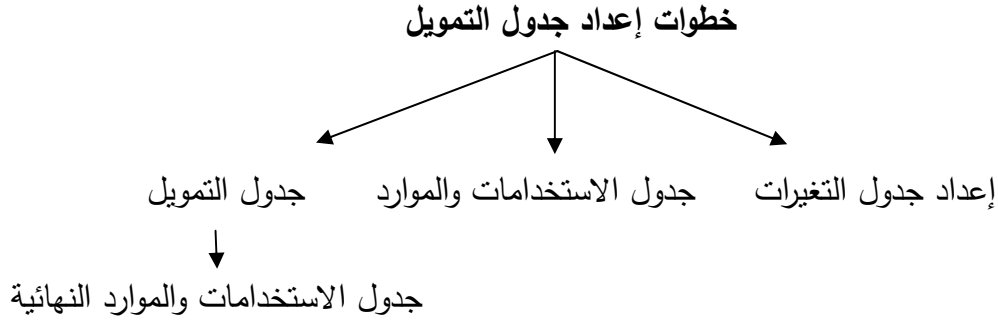
$$\text{اهتلاكات متراكمة} = n + n - 1 + n$$

$$\Delta \text{ اهتلاك} = n - n - 1$$

$$\text{فائض القيمة} = \text{سعر التنازل} - \text{القيمة المتبقية}$$

$$\Delta \text{ احتياجات} = n - n$$

$$\text{نسبة التطور} = \text{عنصر ن} - \text{عنصر ن} - 1 / \text{عنصر ن} - 1 \times 100$$



عناصر الأصول :

Δ موجب استخدامات $\leftarrow \Delta$ سالب موارد

عناصر الخصوم:

Δ موجب مورد $\leftarrow \Delta$ سالب استخدامات

2. تحليل جدول التمويل

إن قائمة المركز المالي تتكون من جانبين جانب يضم الهيكل التمويلي وجانب آخر يضم الاستخدامات لذا فإن هناك نسب تخص الهيكل التمويلي وأخرى تخص الاستخدامات، وسنتطرق إلى نسب الجانبين وهي كالاتي:

❖ التناسق في الهيكل التمويلي

حيث سننسب كل مجموعة رئيسية من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل كالتالي:

- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي = (حقوق الملكية / الخصوم) * 100

- الوزن النسبي للالتزامات في الهيكل التمويلي = (الالتزامات / الخصوم) * 100

- حقوق الملكية مقارنة بالالتزامات = (حقوق الملكية / الالتزامات)

- الالتزامات مقارنة بحقوق الملكية = (الالتزامات / حقوق الملكية)

- الوزن النسبي لرأس المال = (رأس المال / الخصوم) * 100

-الوزن النسبي للاحتياطيات = (الاحتياطيات / الخصوم) * 100

- الوزن النسبي للأرباح المحتجزة = (الأرباح المحتجزة / الخصوم) * 100

- الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل = (الالتزامات قصيرة الأجل / الخصوم) * 100

- الوزن النسبي للالتزامات طويلة الأجل = (الالتزامات طويلة الأجل / الخصوم) * 100

- معدل الأداء الأولي = [(الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) / رأس المال] * 100

❖ التناسق في الاستخدامات (الهيكل الاستثماري)

وهي النسب التي تخص جانب الاستخدامات وتتم عن طريق إيجاد الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الأصول مقارنة بالمجموعة الفرعية التي ينتمي له ذلك العنصر، وهذه العملية هي لمعرفة جانب الأصول من قائمة المركز المالي لكي تكتمل الصورة في عملية تقييم المؤسسة وأهم هذه النسب الآتي:

- الوزن النسبي لأصول الثابتة بالهيكل الاستثماري = (الأصول الثابتة/ مجموع الأصول)*100

- الوزن النسبي للأصول المتداولة مقارنة بالهيكل الاستثماري = (الأصول المتداولة/ مجموع الأصول)*100

ثانيا- تحليل جدول تدفقات الخزينة المعيار 7 IAS:

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة "المؤسسة" خلال أي فترة زمنية كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف الآتية:

✓ تقديم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات

✓ تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية

✓ تقييم تدفقات نقدية تاريخية ومالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

1. قراءة جدول تدفقات الخزينة

مضمون قائمة تدفقات النقدية أو جدول تدفقات الخزينة هو تحقيق الأهداف الموجودة من إعداد جدول تدفقات الخزينة . فإن هذا الجدول يهتم بكل عمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات - تشغيلية - تمويلية. والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية قراءة والتحليل والاستنتاج للعمليات المتعلقة بهذا الجدول وعليه يمكن أن توضح هذه الأنشطة كما يلي:

1- **الأنشطة التشغيلية:** تعتبر هذه الأنشطة أهم نشاط منتج للإيراد في المنشأة لذا فإن الأنشطة

التشغيلية تضمن العمليات التالية:

✓ المقبوضات والمدفوعات النقدية التابعة عن بيع وشراء السلع وتقديم الخدمات

✓ المقبوضات النقدية من عملاء والإيرادات الأخرى (أجور العمال مثلا)

✓ المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب

✓ المدفوعات النقدية للموظفين والعمالين والموردين

2- **الأنشطة الاستثمارية:** تضم الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في

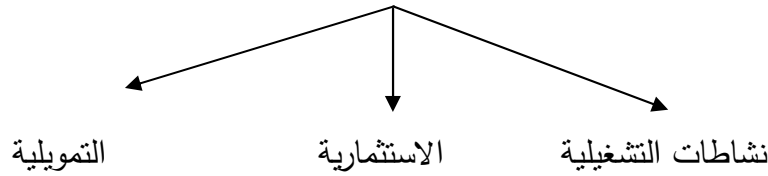
توليد خلق الإيرادات خلال الفترة المالية أو في المستقبل ومنها ما يلي:

✓ مدفوعات مالية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة مادية ومعنوية والأصول طويلة

✓ مدفوعات نقدية على شكل سلف وقروض وتلك المدفوعة للاهتلاكات والاستثمارات

- ✓ المقبوضات النقدية الناشئة عن الأصول ثابتة ومادية أو معنوية
- ✓ المقبوضة المادية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض
- 3- الأنشطة التمويلية: تتضمن كل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمؤسسة والمتعلقة بمصادر تمويل الداخلية وحقوق الملكية للمؤسسة وخارجية التزامات المؤسسة قروض منها:
 - ✓ المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة.
 - ✓ المقبوضات النقدية الناتجة عن حصول على قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل .
 - ✓ المدفوعات النقدية عند سداد قروض السندات .
 - ✓ توزيع أرباح الأسهم .

جدول تدفقات الخزينة



2. طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة:

حتى تستطيع إعداد جدول تدفقات الخزينة لا بد من توافر ميزانيتين ماليتين وحسابات النتائج وبعض المعلومات إضافية.

هناك طريقتين لإعداد جدول تدفقات الخزينة:

1-2- الطريقة غير المباشرة: يتم بموجب هذه الطريقة حساب صافي تدفقات الخزينة للنشاط التشغيلي من خلال تعديل نتيجة الدورة ببنود أخرى وهي التي تؤثر على هذه النتيجة المستخرجة ولم تؤثر على النقدية لدى فإن البعض يطلق على هذه الطريقة تسمية (التسوية) وتضم هذه البنود التغيرات الحاصلة في عناصر الخصوم والأصول المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية: كشراء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل

- ✓ عناصر ذات الصبغة الغير نقدية في حساب النتائج: كمخصصات الإهلاك وأصول الثابتة ومصاريف الإطفاء الخاصة بالنتيبتات المعنوية
- ✓ الأرباح الخسائر المحتملة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية كأرباح وخسائر التنازل عن الأصول ويمكن الإشارة إلى أن كلفة إعداد القائمة جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غ مباشرة أقل من تكلفة بالطريقة المباشرة بالرغم من أن معيار 7 أوصى بإتباع الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة

2-2- الطريقة المباشرة: لقد أوصى المعيار 7 بإتباع هذه الطريقة عند إعداد جدول تدفقات الخزينة لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عن تقدير تدفقات النقدية المستقبلية ونوضح فيما يلي المعادلات المستخدمة في ذلك:

النقدية المقبوضة من العملاء = صافي المبيعات + النقص في الذمم المدينة أو - الزيادة في الذمم الدائنون.

النقدية المدفوعة للموردين = كلفة المبيعات + الزيادة في المخزون + النقص في الدائنون.

أو = تكلفة المبيعات - النقص في المخزون - الزيادة في الدائنون.

النقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل = مصاريف التشغيل + الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدما + النقص في المصاريف المدفوعة مسبقا - الزيادة في المصاريف مستحقة الدفع - استهلاك والإطفاء.

3. تحليل جدول التدفقات الخزينة

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية الجدول نفسه حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل ان يحكم على الأداء المالي للمنشأة كما يمكنه أيضا الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها للاحتياجات المنشأة بالإضافة الى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة على مصادر التدفق النقدي وإمكانية التنبؤ واستمرارية أو فشل المنشأة .

يمكننا تحليل جدول تدفقات الخزينة من خلال نسب تدفقات النقدية . تشكل نسب تدفقات النقدية أسلوبا مهما في تحليل التدفقات وتقييم أداء المنشأة ويلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئا مقارنة بالنسب المالية التقليدية والمتعلقة بالميزانية وحساب النتائج.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية ثالث أهم قائمة بعد الميزانية وحساب النتائج، حيث تساعد المحللين الماليين في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل . كما لها أهمية في بيان الأثر النقدي لكافة نشاطات المؤسسة خلال الفترة المالية.

تكتسب نسب التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي وخاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على سيولة واستمرارية المؤسسات . ومن بين هذه النسب نجد ما يلي:

- نسبة كفاية التدفق النقدي: وتعرف أيضا بنسبة التدفقات النقدية إلى الالتزامات المتداولة، وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{كفاية التدفق النقدي} = \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات القصيرة الأجل، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة.

- نسبة العائد على إجمالي الالتزامات من التدفق النقدي التشغيلي: وتأخذ بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

إجمالي الالتزامات

كلما كان الارتفاع لمؤشر هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا يبين قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها، لذا نرى أن أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمسؤولون في المنشآت المالية عن منح القروض للعملاء.

- المتبقي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة: وتأخذ بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي - توزيعات الأرباح النقدية

الالتزامات المتداولة

وأهم ما يميزها إظهارها لقدرة على المنشآت على ساد ديونها قصيرة الأجل من صافي تدفقات التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين، وكلما كانت هذه مرتفعة كلما كانت المؤسسة في حالة جيدة.

- نسبة تغطية فوائد الديون: وتأخذ بالعلاقة التالية:

تدفقات النشاط التشغيلي + الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة

الفوائد المدفوعة

وتبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون، وتعطي هذه النسبة مدلولاً أفضل على قدرة المؤسسة في تغطية الديون.

- صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية: وتأخذ الصيغة التالية¹:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

النفقات الرأسمالية

وتم وضع النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة، وأهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام المؤسسة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية وشرائها أو تحديثها لأصولها الإنتاجية حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يضمن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحدد، كما تختلف هذه النسبة من قطاع لآخر أو من صناعة لأخرى حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذا القطاع أو تلك الصناعة.

¹- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 216

- **نسبة القدرة على دفع التوزيعات:** وتسمى أيضا نسبة القدرة على تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية، وتأخذ بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

توزيعات الأرباح

يلجأ المستثمرون والمساهمون لهذه النسبة، حيث يتم الربط بين تدفقات النشاط التشغيلي وتوزيعات الأرباح مما يمكنهم من الاطمئنان على قدرة المؤسسة على تغطية توزيعات الأرباح.

- **نسبة تغطية توزيعات السهم العادي:** كما تعرف بنسبة التدفق من العمليات لكل سهم وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي - توزيعات الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية

تبين هذه النسبة نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية، وكلما كان مؤشر هذه النسبة عاليا كلما كان ذلك ايجابيا يشير إلى أن نصي السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية عاليا كما يبين أن قدرة المؤسسة على الإنفاق الرأسمالي ودفع توزيعات الأرباح في المدى القصير جيدة.

- **نسبة النقدية التشغيلية:** يطلق على هذه النسبة أيضا صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل، وتأخذ بالصيغة التالية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

صافي الربح

وهي نسبة مختلطة كما هو مبين أعلاه، فصافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفق النقدي بينما نحصل على صافي الربح من حساب النتائج . وتبين النسبة إلى أي مدى نجحت المؤسسة في دعم أرباحها عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية.

- **نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي:** هي نفسها نسبة العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي، وترتبط هذه النسبة التدفقات النقدية التشغيلية من جهة والمبيعات المحققة من جهة أخرى، وتأخذ بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

المبيعات

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها.

- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية¹: وتأخذ بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأشطة الاستثمار و التمويل

وأهم ما يمكن أن تقدمه هذه النسبة هو التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي من المفترض أن تكون المصدر الأساس للتدفقات النقدية في المشروع وتبين هذه النسبة مدى كفاية هذه التدفقات لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كسواء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع بالإضافة إلى سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على المنشأة للمساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجة أساسية أو ضرورية في أنشطة التمويل والاستثمار، والمؤشر العال لهذه النسبة يعتبر دليلاً جيداً على سيولة المنشأة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها دون أية مشاكل .

¹ - بلديّة وحيد، مرجع سابق، ص 81

تمارين تطبيقية

التمرين 01:

أعطيت لك ميزانيتين ماليتين قبل التوزيع والمطلوب منك هو حساب مؤشرات التوازن المالي إعداد جدول التمويل لسنة 2021

2021	2020	الخصوم	2021	2020	الأصول
		رؤوس الأموال الخاصة			الأصول الثابتة
1500	1000	رأس المال	2400	2000	القيمة الاجمالية
100	70	الاحتياطيات	6000	5000	للتشبيكات
40	50	نتيجة الدورة	3600	3000	الاهتلاكات
		الخصوم غير الجارية			
1200	1000	قروض مصرفية			
		الديون قصيرة الأجل			الأصول المتداولة
2080	1580	موردون وديون ق أ الاستغلال	1500	1000	قيم الاستغلال
780	600	تسبيقات مصرفية	1000	800	قيم قابلة للتحقيق
			800	500	قيم جاهزة
5700	4300	مجموع الخصوم	5700	4300	مجموع الأصول

معلومات اضافية

1- توزيع النتيجة 2020 2021

احتياطيات 20 30

أرباح موزعة 20 20

2- الاستثمارات والتنازل عن الاستثمار في 2021

استثمارات 1500 مخصصات الاهتلاك 1000 سعر التنازل 120 القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنه

100

3- الاقتراض والتسديد في 2021

4- قروض 500 تسديد 300

الحل:

اعداد جدول للتغيرات

Δ	الخصوم	Δ	الأصول
500	رأس المال	1000	الاصول الثابتة
30	احتياطات	(600)	اهتلاكات
(-10)	نتيجة الدورة	500	قيم الاستغلال
200	قروض مصرفية	200	ق ق ت
500	موردون وديون خارج الاستغلال	300	ق جاهزة
1800	تسبيقات		
2000	المجموع	2000	المجموع

جدول الموارد والاستخدامات:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
500	راس المال	1000	أصول ثابتة
30	احتياطات	500	ق إ
200	قروض مصرفية	200	ق ق ت
600	اهتلاكات	300	ق جاهزة
180	تسبيقات	10	نتيجة الدورة
500	موردون وديون الاستغلال		
2010	مجموع	2010	مجموع

اعداد جدول التمويل:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
1020	طاقة التمويل الذاتي	20	الأرباح الموزعة
40	نتيجة الدورة	1500	شراء استثمارات
1000	مخصصات الاهتلاكات ومؤونات	300	تسديد قروض
(-20)	فائض قيمة	-	اقتراضات
120	سعر تنازل	-	انخفاض رأس المال
500	زيادة رأس مال		
500	قروض جديدة		
-	تحصيل اقراضات		
2140	مجموع	1820	مجموع
		320	frΔ مورد
		500	ق إ +
			ق إ -

500	ق ق ت - د ق أ +	200	ق ق ت + د ق أ -
500	مجموع	700	
200	bfrΔ استخدامات		
180	المتاحات - سلفات مصرفية +	300	المتاحات + سلفات مصرفية -
180	مجموع	500	مجموع
120	Δ tr استخدامات		

مؤشرات التوازن المالي:

Δ	2020	2021	المؤشر
320	120	440	FR
200	220	420	BFR
120	(100)	20	TR

التمرين 02:

إليك ميزانيتين مؤسسة النجاح لسنتي 2020 و 2021 وكذا جدول الاستثمارات والاهتلاكات والمؤونات لسنة 2021 التي تظهر كما يلي:

2021	2020	الخصوم	2021	2020	الأصول
1500	1000	رأس المال	260	200	تثبيات معنوية
200	700	علاوة الاصدار	2400	1800	تثبيات مادية
500	400	احتياطات	800	700	تثبيات مالية
180	150	النتيجة			
350	240	مؤونة الخسائر	980	800	المخزونات
1300	1210	اهتلاكات مؤونات الاصول			
		ديون مالية 1	1320	900	حسابات دائنة
500	400	ديون الاستغلال	390	500	أصول جارية اخرى
130	330	ديون اخرى	10	30	الموجودات وما يماثلها

1- القروض البنكية الجارية لسنتي 2020 و 2021 على التوالي 200 و 100

الحل:

إعداد جدول التغيرات

Δ	الخصوم	Δ	الاصول
500	راس المال	60	تثبيات معنوية
200	علاوات الاصدار	600	تثبيات مادية

100	احتياطات	100	تثبيتات مالية
30	النتيجة	420	حسابات دائنة
110	مؤونة الخسائر	-110	اصول جارية اخرى
90	اهتلاكات ومؤونات	-20	الموجودات وما يماثلها
400	قروض مالية	180	المخزونات
100	ديون الاستغلال		
-200	ديون اخرى		
-200	قروض جارية		

جدول الاستخدامات والموارد

مبالغ	موارد	مبالغ	الاستخدامات
500	راس المال	60	ت معنوية
200	علاوة الاصدار	600	ت مادية
100	احتياطات	100	ت مالية
30	النتيجة	420	حسابات دائنة
90	اهتلاكات	180	المخزونات
400	قروض مالية	200	ديون اخرى
110	اصول جارية اخرى	100	قروض جارية
20	الموجودات		
100	ديون الاستغلال		
110	مؤونة الخسائر		
1660	مجموعة	1660	مجموعة

اعداد جدول التمويل:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
500	CAF	50	الارباح الموزعة
180	نتيجة الدورة		شراء الاستثمارات
250	مخصصات الاهتلاكات	60	تثبيتات معنوية
180	مخصصات المؤونات	800	تثبيتات مادية
10	فائض القيمة	200	تثبيتات مالية
(100)	استرجاع خسائر القيمة	200	تسديد قروض
80	سعر التنازل		
	ارتفاع راس المال		
700	Δ راس المال + Δ علاوة الاصدار		
600	قروض جديدة		
100	تسديد القرض		

1980	مجموع	1310	مجموع
		670	مورد Δ fr
110	أصول جارية اخرى	180	مخزونات
100	ديون الاستغلال	420	حسابات دائنة
		200	ديون اخرى
210	مجموع	800	مجموع
590	استخدام Δ bfr		
20	الموجودات وما يماثلها	100	قروض بنكية جارية سلفات
10	مجموع	100	مجموع
80	استخدام Δ tr		

نتيجة 2020 ارباح موزعة = النتيجة ن -1- Δ - احتيطات، 150 - 100 = 50

- خسائر القيمة تضاف الى المؤونات 180 = 20 + 160

- فائض القيمة = سعر التنازل - القيمة المتبقية

- 10 = 70 - 80 =

القيمة المتبقية = قيمة الاستثمار المتنازل عنه - اهتلاكات المتراكمة للاستثمار المتنازل عنه

خسائر القيمة

$$70 = 130 - 200$$

$$\Delta \text{ ق} = \text{ق ن} - \text{ق ن} - 1 = \text{ق ن} - 1 + \text{ق جديدة} - \text{قيمة تسديد} - \text{قيمة ن} - 1$$

$$\Delta \text{ ق} = \text{ق جديدة} - \text{ق تسديد} + \text{ق جديد} = \Delta \text{ ق} + \text{ق تسديد}$$

$$600 = 200 + 400 =$$

Δ	2021	2020	المؤشر
670	1300	1970	FR
590	1470	2060	BFR
80	(170)	(90)	TR

التمرين 03:

اليك ميزانيتين ماليتين لسنتي 2020 و 2021

2021	2020	الخصوم	2021	2020	الأصول
5000	4000	راسمال الشركة	7539	7500	التثبيبات الاجمالية
2440	2000	احتياطات	3050	2500	الاهتلاكات
400	650	نتيجة الدورة	4489	5000	التثبيبات الصافية
159	110	مؤونة التقاعد	2760	1960	المخزونات
500	200	قروض استثمار	1700	1000	قيم قابلة للتحقيق
600	1100	موردون	150	100	المتاحات
9099	8060	المجموع	9099	8060	المجموع

أعطيت لك المعلومات الاضافية التالية:

تخصيص النتائج كمايلي:

2021	2020	البيان
190	440	احتياطات
210	210	ارباح موزعة في السنة المقبلة

العمليات المتعلقة بالسنة 2021 كمايلي:

- مؤونة جديدة بمبلغ 49
- الحصول على استثمار جديد ب 100 في 1 جانفي يهتك على 10 سنوات حسب الاهتلاك الخطي
- مخصصات الاهتلاك للاستثمارات السابقة تصل إلى 800
- إعادة بيع استثمار بمبلغ 700 قيمته الأصلية 961 الاهتلاكات المعتمدة 350
- قروض 200 أدى الى تسديد 100 في سنة ن+1
- قرض ثاني بقيمة 500 تم عقده في 1 جانفي من السنة ن+1 تم تسديد مبلغ 100 منه في نفس السنة

جدول تطور التثبيبات (معلومات من الملاحق)

القيمة الاجمالية عند افقال السنة المالية	انخفاضات السنة	زيادات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	الفصول والاقسام
260	-	60	200	التثبيبات المعنوية
2400	200	800	1800	التثبيبات المادية
500	-	-	500	التثبيبات المالية
300	100	200	200	سندات المساهمة قروض

جدول الاهتلاكات: (معلومات من الملاحق)

الفصول والاقسام	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة	القيمة الاجمالية عند اقفال السنة المالية
التثبيات المعنوية	120	50	-	170
التثبيات المادية	900	200	130	970

جدول خسائر القيمة في التثبيات (معلومات من الملاحق)

الفصول والاقسام	خسائر القيمة في بداية السنة	ارتفاع في خسائر القيمة	استرجاع في خسائر القيمة	خسائر القيمة في نهاية السنة المالية
أصول مالية غير جارية	100	-	40	60
أصول جارية	90	20	10	100

جدول المؤونات: (معلومات من الملاحق)

الفصول والاقسام	المبالغ في بداية السنة	مخصصات السنة	استرجاع السنة	المبالغ نهاية السنة
مؤونة الخسائر	240	160	50	350

معلومات اضافية:

التنازل عن تثبيات مادي بقيمة 800

تسديد الديون المالية بقيمة 200

المطلوب: حساب مؤشرات التوازن المالي لـ 2020 و 2021 وتطورها وكذا إعداد جدول التمويل لسنة 2021

الحل:

حساب مؤشر التوازن المالي:

$$\Delta = I_n - I_{n-1} - 1$$

$$= I_n - 1 + I_{n-1} - I_{n-1} - 1 = I_n - I_{n-1} - 2$$

$$= I_n - I_{n-1} - 2$$

$$= I_n - I_{n-1} - 2 = I_n - I_{n-1} - 2$$

$$= 1000 = 961 + 39 =$$

المؤشر	2020	2021	Δ
FR	4010	1960	(2050)
BFR	3860	1860	(2000)
TR	100	100	(50)

إعداد جدول التمويل:

مبالغ	الموارد	مبالغ	الاستخدامات
1260	CAF -	210	الأرباح الموزعة سنة ن -1
400	نتيجة الدورة	1000	التثبيات الجديدة
900	مخصصات اهتلاكات	2000	تسديد القروض (100+100)
49	مخصصات مؤونات		
(89)	فائض القيمة		
700	- سعر التنازل		
500	- القروض الجديدة		
1000	- زيادة رأس المال		
3460	مجموع الموارد	1410	مجموع الاستخدامات
		2050	FRΔ
		800	مخزونات +
		700	ق ق ت
		500	موردون
		2000	مجموع
2000	استخدام BFRΔ		
-	المتاحات -	50	المتاحات +
-	سلفات +	-	سلفات -
		50	مجموع
50	TRΔ		

تمرين 04:

قامت مؤسسة الاميرة بالعمليات التالية خلال السنة المالية 2020:

- تسديد اجور المستخدمين 20000 دج نقدا.
- مدفوعات للموردون 35000 دج بشيك بنكي.
- تحصيلات نقدية من الزبائن بقيمة 100000 دج.
- ضرائب على الارباح مدفوعة بـ 15000 دج نقدا.
- شراء معدات وادوات 25000 دج بشيك بنكي
- شراء اسهم وسندات 20000 دج بشيك.
- التنازل عن الآلات انتاجية بقيمة 260000 دج
- تسديد قروض 350000 دج في الحساب البنكي للمؤسسة

قامت المؤسسة بطرح اسهم للاكتتاب 3000 سهم بقيمة 100 دج للسهم . قررت المؤسسة توزيع الارباح بقيمة 25000 دج في الحسابات الجارية للشركاء في السنة المالية 2021.

علما ان نتيجة المؤسسة 10000 دج

- الزيادة في حساب الزبائن بين 2020 و2019 قدر 15000 دج

- النقص في الدائون = 14000 دج

- الاهتلاكات = 20000 دج

- النقص في حسابات المخزونات 29000 دج

- النقدية ومايعادلها في بداية الفترة 2020/1/1 =

- بنك 15000 دج

- الصندوق 20000 دج

- النقدية ومايعادلها في نهاية الفترة 2020/12/31 =

- البنك: 30000 دج

- الصندوق 200000 دج

المطلوب: اعداد جدول التدفقات النقدية للسنة المالية 2020 بالطريقتين المباشرة والغير مباشرة .

الحل :

الطريقة غير المباشرة		الطريقة المباشرة	
المبالغ	التدفقات من الأنشطة التشغيلية	المبالغ	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
10000+	الربح الصافي	100000+	نقدية مقبوضة من العملاء
15000-	الزيادة في حسابات الغير	35000-- 20000	نقدية مدفوعة للموردين والمستخدمين
+29000	النقص في المخزونات	-15000	مصروف ضريبة الدخل
20000+	الاهتلاكات	+30000	صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية أ
14000-	نقص الدائون		التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية
+30000	صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية أ	المبالغ	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية بيع الآلات
المبالغ	التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية	260000+	

+260000	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية بيع الآلات	25000-	تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية
-25000	تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية	-20000	مدفوعات لحيازة قيم ثابتة مالية
20000-	مدفوعات لحيازة قيم ثابتة مالية	+215000	صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية ب
215000+	صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية ب	مبالغ	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
المبالغ	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
300000+	زيادة رأس المال	+300000	زيادة رأس المال
350000-	تسديد قروض بنك	350000-	تسديد قروض بنك
000000000000	توزيع ارباح على المالكين	-0000000000	توزيع الإرباح على مالكين
50000-	صافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية ج	-50000	صافي التدفقات النقدية للأنشطة تمويلية ج
+195000	تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	195000	تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
35000 دج	النقدية وما يعادلها في بداية الفترة	35000 دج	النقدية وما يعادلها في بداية الفترة
230000 دج	النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة	230000	النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة

التمرين 05:

لتكن لدينا فيما يلي المعلومات التالية الخاصة بشركة مازن السنة المنتهية 2018. الوحدة بألاف الدولارات.

قائمة المركز المالي :

2017	2018	الالتزامات "الخصوم"	2017	2018	الأصول
18750	7500	ذمم دائنة	1500	4500	النقد والنقد المعادل
1500	3000	ضرائب الدخل مستحقة الدفع	3750	7500	الذمم المدينة التجارية
3000	4500	ضرائب مؤجلة مستحقة الدفع	2250	3000	المخزون
23250	15000	مجموع الالتزامات	2250	1500	صافي قيمة الأصل غير الملموس
			28500	28500	مستحقات من شركات زميلة
		حقوق ملكية المساهمين	33750	18000	تكلفة الممتلكات والمصانع والمعدات
9750	9750	أسهم رأس المال	9000	7500	الاهتلاك المتراكم
30000	30750	الأرباح المحتجزة	24750	10500	صافي قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات
39750	40500	مجموع حقوق ملكية المساهمين	63000	55500	مجموع الأصول

قائمة الدخل:

45000	المبيعات
15000	تكلفة المبيعات
30000	إجمالي الدخل التشغيلي
3000	المصاريف الإدارية ومصاريف البيع
3000	مصاريف الفائدة
3000	اهتلاك الممتلكات والمصانع والمعدات
750	إطفاء الأصول غير الملموسة
4500	دخل الاستثمار
24750	صافي الدخل قبل الضريبة
6000	ضرائب الدخل
18750	صافي الدخل

معلومات اضافية :

- إن جميع المبيعات التي تقوم بها الشركة في مبيعات آجلة، وجميع المشتريات هي على الحساب؛
- بلغ مصروف الفائدة لعام 2018 ما قيمته 3000 دولار، والتي دفعت كاملة خلال السنة؛ - تدفع الشركة رواتب ومستحقات الموظفين الأخرى قبل نهاية كل شهر، وقد تم دفع جميع المصاريف الإدارية ومصاريف البيع المتكبدة قبل 31 ديسمبر 2018؛
- اشتمل دخل الاستثمار على دخل توزيعات الأرباح من الاستثمارات في حصص الشركات المستقرة . وقد تم قبض هذا الدخل قبل 31 ديسمبر 2018؛
- تم بيع معدات بقيمة دفترية صافية قدرها 11250 دولار وتكلفة أصلية بقيمة 15750 دولار بابل 11250 دولار.
- أعلنت الشركة عن توزيعات أرباح بقيمة 18000 دولار ودفعتها لمساهميها خلال سنة 2018
- بلغ مصروف ضريبة الدخل لعام 2018 ما قيمته 6000 دولار، دفعت الشركة مقابل 3000 ولار خلال العام 2018 كتقدير.

المطلوب : قم بإعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 7، باستخدام الطريقة : المباشرة، والطريقة غير مباشرة.

الحل:

إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة لشركة مازن لسنة 2018.

ملاحظات	2018	البيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	24750	صافي الدخل قبل الضريبة
	3000	امتلاك الممتلكات والمصانع
	750	إلقاء الأصول غير الملموسة
	4500	دخل الاستثمار
	3000	مصروف الفائدة
	27000	الدخل التشغيلي قبل التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية
سنة 2017 - سنة 2018 = 3750 - 7500 = 3750 الزيادة في المخزون	3750	الزيادة في الذمم المدينة
سنة 2017 - سنة 2018 = 2250 - 3000 = 750 الانخفاض في الذمم الدائنة	750	
سنة 2018 - سنة 2017 = 7500 - 18750 = 11250	11250	

	3000	النقد المقدم من قبل العمليات
	3000	الفائدة المدفوعة
	5250	ضرائب الدخل المدفوعة
		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية (1)
	11250	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	4500	العائدات من مبيعات المعدات
	15750	توزيعات الأرباح المقبوضة
		صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية (2)
	18000	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
	3000	توزيعات الأرباح المدفوعة
		صافي النقد من الأنشطة التمويلية (3)
	1500	صافي الزيادة في النقد وما يعادله عند بداية الفترة
	4500	صافي الزيادة في النقد وما يعادله عند نهاية الفترة

إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة لشركة مازن لسنة 2018.

ملاحظات	2018	البيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
إيرادات المبيعات + الحسابات المستحقة في بداية 2018 - الحسابات المستحقة في نهاية 2018 = 3750+45000	41250	الإيرادات النقدية من العملاء
المدفوعات للموردين + المدفوعات لمودي الخدمات المدفوعات للموظفين مدفوعات الموردين = تكلفة المبيعات + رصيد الذم الدائنة أول المدة - آخر المدة 4: مخزون السلعي آخر المدة - أول المدة = 27000 = 15000 + 18750 - 7500 3000 - 2250 المدفوعات للموظفين = 3000	30000	الدفع النقدي إلى الموردين والموظفين
	11250	النقد المتولد عن التشغيل
	3000	الفائدة المدفوعة
ضرائب الدخل المدفوعة = نفقة ضريبة الدخل زيادة في الضريبة الحالية المستحقة (الفرق بين سنتي 2018 و 2017) + انخفاض في أصول الضرائب المؤجلة (الفرق بين سنتي 2018 و 2017) = 3000 - (-3000)	3000	ضرائب الدخل المدفوعة

3000 = (3000-4500) + (1500)		
	5250	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية (1)
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	11250	العائدات من مبيعات المعدات
	4500	توزيعات الأرباح المقبوضة
	15750	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية (2)
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
	18000	توزيعات الأرباح المقبوضة
	18000	صافي النقد من الأنشطة التمويلية (3)
	3000	صافي الزيادة في النقد وما يعادلها (1) (4) = (3) + (2)
	1500	النقد وما يعادله عند بداية الفترة
	4500	النقد وما يعادله عند نهاية الفترة

خاتمة

التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات إلى معلومات تستخدم لاتخاذ أهم القرارات حول المؤسسة، حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق أهدافها المنشودة ومواجهة التحديات . حيث اكتفينا في هذه المطبوعة بعرض أهم النسب والمؤشرات المالية الشائعة الاستخدام كون مجال التحليل المالي أوسع بكثير من مجال تحليل القوائم المالية. وهذا حتى يتمكن الطلبة الدارسون في هذا المجال، من استيعاب وفهم عملية التحليل المالي وكيفية تطبيقه في المجال المهني، فقد ركزنا من خلال هذه المطبوعة على إدراج وتدعيم الجوانب النظرية بمجموعة من التمارين التطبيقية على مستوى كل محور، كما يبقى على الطلبة والباحثين الراغبين في الاستزادة والتوسع أكثر في مختلف محاور التحليل المالي العودة للمراجع المتخصصة في هذا المجال.

قائمة المراجع

1. اسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى وآخرون، الادارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة: عمان، 2007 .
2. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 'عرض الكشوف المالية الفصل الرابع"جدول سيولة الخزينة"، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد19، الصادر في تاريخ 25 مارس 2009.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011.
5. حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
6. خالد جمال الجعرات، مبادئ المحاسبة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009.
7. خليفة اسيا، مطبوعة محاضرات، التحليل المالي المتقدم، جامعة تيبازة، 2020-2021 .
8. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
9. دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
10. راضي خنفر مؤيد وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2006.
11. الراوي خالد وهيب، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبين، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
12. زياد رمضان ومحمود الخاليلة، التخطيط والتحليل المالي، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات:القاهرة، مصر، 2013.
13. سعود جايد العامري، عبد الستار مصطفى الصياح، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
14. سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000.
15. شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر : بسكرة، 2008.
16. شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2010 .
17. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، ج1، الجزائر، 2008.

18. صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، دار خوارما العلمية: جدة، 2015.
19. طارق عبد العال حماد . التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
20. عبد الستار الصباح وسعود جايد مشكور العامري، النظرية المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط2، دار وائل: البصرة، 2007.
21. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004.
22. عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، بدون سنة نشر، الطبعة 2.
23. عدنان التايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
24. العصار رشاد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2001.
25. عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الأول رقم 01، عرض القوائم المالية، مجلة الباحث الاقتصادية وإدارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد الأول، جوان 2007.
26. علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصاف، دار الصفاء: عمان، 2011.
27. علي عباس، الإدارة المالية، دار الاثراء: عمان، 2008.
28. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله: فلسطين، 2008 . نقلا من الموقع sme@palnet.com
29. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر.
30. قصابي الياس، تحليل القوائم المالية كاداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22-23/05/2012، نسخة الكترونية.
31. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
32. محمد الصيرفي، ادارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية مصر، 2007.
33. محمد صالح الحناوي، الادارة المالية والتمويل، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، 1998.
34. مليكاوي مولود، استراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
35. مليكاوي مولود، الاستراتيجية والتسيير المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

36. مليكة زغيب ونعيمة غلاب، دراسة السلوك المالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
37. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير للتحليل المالي، دار المحمدية العامة، ج1، الجزائر، 2004.
38. هيثم محمد الزعبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر: عمان، 2000.
39. وكال نوردين وخليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد الأول، الجزائر.
40. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - منهج علمي وعملي متكامل، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأرزن، 2007.
41. الياس بن الساسي ويوسف قريشي، التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط1، 2006.
42. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة لحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008.
43. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2012.
44. MICHEL ALBAY- UN EXEMPLE D'ANALYSE FINANCIERE- P301- PARIS1978.
45. Norbert Guedj * Finance d'entreprise- les règles des jeu -* Edition d'organisation، edition:1997-2000.
46. Pierre Ramage، Analyse et diagnostic financier، édition d'organisation، paris، 2001،
47. A.BOUKHZAR – LA GESTION FINANCIER – OPU ALGER 1983.
48. Hervé pateaux. **préparer la passage aux norms IAS/IFRS**.comundi.2005.
49. Norbert Guedj " Finance d'entreprise- les règles des jeu –" Edition d'organisation , édition:1997-2000